دار مصر المحروسة

أهدافنا الوطنية

تقديم :
د. رفعت السعيد

محمد عبد المعبود الجبيلى
شهدى عطية الشافعى


أهدافنا الوطنية

الكتاب : أهدافنا الوطنية
المؤلف : محمد عبدالمعبود الجبيلى
شهدى عطية الشافعى
تقديم : د. رفعت السعيد
الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٠٤
الناشر : دار مصر المحروسة
المدير العام : خالد زغلول
مدير النشر والتوزيع : يحيى إسماعيل
المدير الفنى والتنفيذى : إيناس حسنى
المراجعة اللغوية : عبدالمنعم فهمى
رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٣/٢٠٦٠٢

١٣ شارع قولة امتداد محمد محمود - عابدين - القاهرة
تليفون - فاكس : ٣٩٦٠٥٠٠

أهدافنا الوطنية

بقلم

محمد عبد المعبود الجبيلى   شهدى عطية الشافعى

تقديم : د. رفعت السعيد

القاهرة ٢٠٠٤



تقديم

فى مطلع الأربعينات كانت مصر تذوب شوقاً إلى الثورة.

وكان شبابها المثقف يتطلع باحثا عن مخرج من حيرته، وعن مخرج لوطنه.

الاحتلال جاثم على كاهل مصر. والقصر يتراجع فى خزى أمام انذار الإنجليز بضرورة توليه الوفد.

والنحاس باشا الذى كان يوما ما رمزاً لمقاومة الاحتلال وعملائه يقبل وزارة طلبها له الإنجليز.

وفى هذه الأثناء نهض رجال ستالينجراد تلبيه لنداء الرفيق ستالين معلنين بداية النهوض السوفييتى من جديد، واقتراب هزيمة جيوش النازى.

ومع الصمود البطولى لدولة العمال والفلاحين .. استيقظ الكثيرون على دوى مدافع ستالينجراد .. واتجهوا يساراً.

ومن بين هؤلاء نجوم عديدة لشباب خاضوا معارك مصر من بوابة اليسار.

ومنظمة ايسكرا التى اتحدت فيما بعد مع الحركة المصرية للتحرر الوطنى (ح . م) لتقوم منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو). قررت أن تبدأ عملا جماهيريا بين الشباب المثقف فكانت دار الأبحاث العلمية وكانت الجامعة الشعبية، وكانت رابطة خريجات الجامعة.

وفى غمار نشاطات دار الأبحاث العلمية تألق نجمان : شهدى عطيه الشافعى (الرفيق سليمان) وعبد المعبود الجبيلى (الرفيق عادل) تألقاً ليس فقط فى سماء اليسار وإنما فى سماء الوطن. فالأول أصبح أول مفتش مصرى فى وزارة المعارف العمومية للغة الإنجليزية. والثانى أصبح فيما بعد أول عالم ذرة مصرى وتولى رئاسة مؤسسة الطاقة الذرية.

وأصدر الإثنان كتاب «أهدافنا الوطنية» ليقدما فيه أول برنامج ماركسى يصدر علنا عن الموجه الماركسية المصرية الثانية التى بدأت مسيرتها مع بداية الأربعينيات.

ومع صدور هذا الكتاب بدأت تتبلور إمكانية تواجد زعامة مصرية يسارية. واكتشف الشبان المصريون فى الحركة

الماركسـيـة أنهم يمتلكون أدوات فكرية ونظرية تمكنهم من الوصول إلى مواقع القيادة.

وفى الأثناء كـان هناك حديث كثيـر عن ضـرورة تمصيـر الحركة.

وتصور بعض القيـاديين من الأجانب أن التـمصيـر يعنى اتساع رقعة النشاط وسط المصريين مع استمرار القيادة فى أيدى مناضلين أجانب كانوا هم مؤسسى هذه الموجة.

وهكذا شكل الكتـاب خطوة فكرية ونظرية هـامة فى تاريخ اليسـار المصـرى، لكنه كـان أيضـاً عـلامـة فـارقـة بين وضع القيـادة ذات التكوين الأجنبى وبين زحف الشبـاب المصـرى على القيادة، وإستحقاقه لها عن جدارة. ثم كان ما كان من تصادمات وانقسامات.

الكتـاب له أهـمـيـة تاريخـيـة، إذ يمكن أن يتـخـذ صـدوره معلمـاً تاريخياً لمرحلة فاصلة فى تاريخ الحـركة الشيـوعية المصرية ..

لكنه يمتلك أهـمـيـة فكرية ونظرية عالية فهـو يمثل الرؤية المصرية لبرنامج ماركسى مصرى فى زمن كانت مصر تستعد فيه كى تقول كلمتها.

هذا الكتاب يستحق أن يُقرأ لأنه يقدم فكراً ماركسياً مصرياً خالصاً ويمكنه وحتى الآن أن يكون ملهماً للكثيرين الذين عاشوا هذا بطريق أو اقتربوا منه.

ولعله من الضرورة أن توجه التحية لدار مصر المحروسة التى منحت جيلاً جديداً يتفق أو يختلف مع الفكر الماركسى فرصة مطالعة كتاب جاد يعبر عن مرحلة هامة من مراحل التاريخ المصرى الحديث.

د.رفعت السعيد

مقدمة

يجتاز العالم اليوم مرحلة من أدق المراحل التى مرت بتاريخ البشرية، إذ يتصارع فيه تياران: تيار الحرية الصاعد الجارف الذى تحمل لواءه الشعوب مصممة أن تتخلص من كل ألوان الذل والاستعباد، وتيار الاستعمار والاستغلال من جانب حفنة من المستغلين والمستعبدين، يحسون أن الساعة قد دقت بزوال سلطانهم فيمعنون فى التمسك بأساليبهم العتيقة التى لن تنقذهم من مصيرهم المحتوم.

وتتجاوب اليوم فى شتى أنحاء مصر صيحات الحرية قوية مدوية مؤذنة بنمو الحركة الوطنية المصرية على نطاق لم يسبق له مثيل فى تاريخ جهادنا القومى.

فالشعب المصرى الذى لم يكف عن الكفاح لحظة بواحدة ضد الاستغلال والاستعمار، والذى أسهم فى هذه الحرب لنصرة الديمقراطية، لن يقف فى سبيله شىء حتى يفوز بحقوقه المغتصبة كاملة غير منقوصة.

وقد آن لنا أن نتخلى عن أسلوب الارتجال فى تحديد سياستنا الوطنية. ففى هذه اللحظات التاريخية الحاسمة نحن أحوج ما نكون إلى تحديد أهدافنا الوطنية وسبل

تحققها تحديداً واضحاً جلياً على ضوء التطورات العالمية، مستنيرين بتجاربنا الماضية، وبالخبرة التى اكتسبناها من كفاحنا الطويل.

ولعل هذا الكتيب مساهمة متواضعة منا فى هذا السبيل، ولكن لم يكن هذا البحث ليخرج، لو أنه كان مجرد تفكير طارئ، أو نظرة عابرة للأمور، فقد جاء نتيجة دراسة سابقة للموقف العالمى، وتتبع طويل للتيارات المختلفة الفكرية والاجتماعية.

وإنا لنشكر إخواننا من الوطنيين المخلصين الذين كان لهم كبير الفضل فى خروج هذا الكتيب، بما قدموا لنا من نقد وتوجيه، وبما بذلوا معنا من جهد وتفكير.

وإنا لنتجه به إلى المجاهدين المصريين، راجين أن يكون له نصيبه فى توجيه الحركة الوطنية، وإنارة السبيل أمامها.

أكتوبر ١٩٤٥

المؤلفان

الفصل الأول

جهادنا القومى



١.نظرةسريعة

لم تكف مصر عن الجهاد القومى منذ نكبت بالاستعمار المالى والاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وقد اتخذت فى كفاحها أساليب مختلفة. فلجأت إلى النضال المسلح الذى انتهى باستعمار عسكرى بريطانى فى سنة ١٨٨٢. ورغم تعسف الاحتلال وضغطه وإرهابه، فإن الشعب لم يكن يتراجع إلا ليقوم بهجوم أشد، ولم يكن يستسلم فى الظاهر إلا ليثب وثبات أعن وأحد. وقد أخذت الحركة القومية شكلاً واضحاً تحت قيادة مصطفى كامل ومحمد فريد، وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى هب الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تحت قيادة الوفد ثائراً ضد الاستعمار، مطالباً بإلغاء الحماية، منادياً «بالاستقلال التام أو الموت الزؤام». وقد أرغم الكفاح المسلح الاستعمار على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ معلناً انتهاء الحماية، وكان الكسب الواقعى من هذا الكفاح إلغاء الأحكام العرفية والفوز بالحياة البرلمانية، وقد استطاع المستعمر بكافة

أساليب الضغط وبرشوة فئات قليلة مصرية كسبها إلى صفوفه، أن يمضى فى سياسته الاستعمارية فى مصر، فأبى الشعب إلا أن يمضى فى الكفاح الذى تجلى فى مظاهر مختلفة من إضرابات واحتجاجات ومظاهرات ميزت تاريخ مصر فى الفترة مابين الحربين العالميتين. وقد حاول المستعمر بكافة الأساليب العبث بالحياة البرلمانية معطلاً إياها مرة، ومبدلاً الدستور المصرى مرة أخرى. وكانت عداوته ظاهرة لكل حكومة ديمقراطية، وكان تأييده واضحاً لكل حكومة رجعية، ظناً منه أن فى هذا قضاء على الروح القومية، لكن الحركة القومية أبت إلا أن يشتد ساعدها، مما أرغم المستعمر عام ١٩٣٦ على إعادة دستور ١٩٢٣، وإمضاء معاهدة ١٩٣٦ تحت ضغط الحركة القومية والظروف الدولية. وقد اعترفت هذه المعاهدة ونصت على «استقلال مصر وسيادتها الكاملة»، وأتاحت لها دخول عصبة الأمم، ومهدت السبيل لمعاهدة «مونترو» التى ألغت بعض الامتيازات الأجنبية، وأبقت البعض الآخر حتى عام ١٩٤٩.

لكن سرعان ما اكتشف الشعب المصرى أن المعاهدة لم تحل دون بقاء الاستعمار، ولم تمنع تدخل بريطانيا فى أخص الشئون الداخلية المصرية، وسرعان ما تبين له أن معاهدة ١٩٣٦ تجعل مصر من الوجهة العملية منطقة نفوذ بريطانية، كما وثق تماماً أنه طالما بقى الاستعمار فلن تتحقق له نهضة اقتصادية شاملة، ولا حياة برلمانية سليمة، ولا ديمقراطية شعبية صحيحة.

وهبت الحرب العالمية الثانية، فأسهم الشعب المصرى بنصيب وافر فى سبيل نصرة الديمقراطية وهزيمة أبشع أنواع الاستعمار والاستغلال وأكثرها رجعية، ألا وهو الفاشية[1]، واليوم وقد انتهت الحرب بانتصار الديمقراطية، وأشرق على العالم فجر سلام جديد أقرب لتحقيق مبادئ العدل والحرية، سلام عادل حر ينهار فيه الاستعمار والاستغلال، وتشترك فى بنائه شعوب العالم «صغيرها وكبيرها التى تقف نفسها عقلاً وقلباً للقضاء على الظلم والعبودية والاضطهاد والتعصب»، كما جاء فى تصريح طهران[2]. اليوم قد آن للشعب المصرى أن يظفر باستقلال حقيقى كامل وديمقراطية شعبية نامية، مستخدماً فى سبيل ذلك من أساليب النضال ما يتفق والموقف الدولى.

ولم يعد الموقف يحتمل أى تأخير عن الكفاح فى سبيل تحقيق أهدافنا الوطنية. ففى كل تأخير إضرار بالغ بالشعب المصرى. وخيانة كبرى للقضية الوطنية.

وقد أصبح الجهاد واجباً مقدساً على كل وطنى رجلاً كان أو امرأة، يستوى فى ذلك الطالب فى معهده، والعامل فى مصنعه، والفلاح فى حقله، والموظف فى مكتبه.

---

(١) نقصد بالفاشية النازية الألمانية والعسكرية الدكتاتورية اليابانية والنظام الفاشى فى إيطاليا.

(٢) تصريح طهران وقعه روزفلت وتشرشل وستالين فى طهران، وهو وثيقة تاريخية ذات مغزى دولى خطير (وقعت فى ديسمبر ١٩٤٣).

٢.نعمة قديمة

وقد ارتفعت أصوات كثيرة بما سموه «المطالب الوطنية»، وتتلخص هذه المطالب فى كلمتين «الجلاء ووحدة وادى النيل»، وكانت الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف استجداء حقوقنا المشروعة من بريطانيا جزاء ما قدمناه لها من مساعدات فى هذه الحرب.

ومع ثقتنا فى وطنية جانب كبير من هذه الأصوات، فإننا نرى أن الأهداف التى وضعتها والوسائل التى لجأت إليها لا تمثل مصالح الشعب الحقيقية تمثيلاً صادقاً، كما أنها لا تتفق والموقف الدولى. فالجلاء العسكرى وحده لا يضمن استقلال وادى النيل، إنما نريد جلاء الاستعمار الاقتصادى إلى جانب العسكرى والسياسى، حتى يكون استقلالنا قائماً على أسس متينة، فكثيراً ما شاهدنا بلاداً كانت تتمتع بسيادة كاملة عسكرياً، لكنها لم تكن فى الواقع سوى مستعمرات اقتصادية ومالية، والأمثلة على ذلك واضحة أمامنا، فاليونان ورومانيا وبولندا والأرجنتين كانت قبل الحرب العالمية الثانية مناطق نفوذ بريطانية أو أمريكية أو ألمانية دون أن تكون هناك ثمة قوات احتلال، لكن هذا الأمر لم يمنع خضوعها سياسياً واقتصادياً للدولة صاحبة النفوذ المالى. فنحن نصرّ على الجلاء، لكننا لا نراه وحده محققاً لاستقلالنا الحقيقى.

وأما المطلب الثانى الخاص بالسودان والمنادى بوحدة

وادى النيل، فإنه قد يبدو جميلاً ومعقولاً، لكنه ينطوى على أخطار جمة قد تضر بقضية الشعبين المصرى والسودانى.

ففى السودان اليوم حركة ترى أن المطالب المصرية تخفى وراءها اتجاهات استعمارية من كبار رجال المال والصناعة المصريين الذين يريدون إحلال الاستعمار المصرى محل الاستعمار الإنجليزى. والإصرار على المطالبة بمثل هذه الوحدة يعطى الاستعمار البريطانى فرصة ثمينة لإدارة الحركات الانفصالية فى السودان تحت شعار «استقلال زائف» معناه انفراد الاستعمار البريطانى بالسودان، وفى هذا إضرار بالغ بقضية استقلال مصر، فبقاء الاستعمار البريطانى فى السودان مصدر خطر مستمر على استقلالنا.. وإن الشعب المصرى لا يريد استغلال أحد، وإنما يريد سوداناً حراً قد تخلص من كافة أنواع الاستعمار.. يريد اتحاداً بين الشعبين المصرى والسودانى بما يحقق الرفاهية والتقدم للشعبين.

وأما استجداؤنا الإنجليز، فمعناه المفاوضة فى الوقت الذى يحدده الاستعمار، وبالأسلوب الذى يتفق مع صالحه، ومعنى المفاوضة فى مثل هذه الحالة مساومة فى الاستقلال، ومساومة المستعمر فى الاستقلال لا تنتهى إلا إلى معاهدة لا تمس جوهر الاستعمار، وإن كسيت بألفاظ براقة ظاهرها الحرية وباطنها الاستعباد.

ويقدم لنا جهادنا خلال نصف قرن كامل وجهاد جميع

شعوب العالم، الدليل القاطع على أن الاستقلال لا يمنح ولا يستجدى.. وإنما تنتزعه الشعوب بكفاحها ونضالها. فلابد من حركة شعبية على أوسع نطاق ممكن تقوم بالضغط على الاستعمار ضغطاً شديداً متصلاً، وتسند المفاوض المصرى فى الحصول على حقوق مصر كاملة غير منقوصة.

وكما أن مطالبتنا للإنجليز بثمن لمساعدتنا لهم فى الحرب تقدير خاطئ لموقفنا من هذه الحرب. فالشعب المصرى لم يسهم فى الحرب من أجل الاستعمار البريطانى، وإنما كافح من أجل نصرة الديمقراطية، كافح الشعب المصرى من أجل تحرير شعوب العالم من أخطر أنواع الاستعمار.. ألا وهو الاستعمار الفاشى، ذلك الاستعمار الذى لم يكن يهدد استقلال الدول الحرة فحسب، وإنما كان يعتزم استعباد العالم أجمع بما فيه المستعمرات وشبه المستعمرات بإقامة حكومات إرهابية عسكرية تقضى على حريات الشعوب الديمقراطية وحركاتها التحررية، وهكذا تقضى على آمال هذه الشعوب فى الحرية والاستقلال لأجيال كثيرة مقبلة.. وعلى هذا فإن هزيمة الاستعمار الفاشى فى هذه الحرب إنما هى نصرة لحركة الحرية العالمية.. نصرة للحركات التحريرية فى شتى أنحاء المعمورة، وهزيمة للاستعمار على نطاق عالمى بما فى ذلك الاستعمار البريطانى والأمريكى.. وعلى ذلك يجب ألا يكون سبيلنا فى نيل استقلالنا استجداء من الإنجليز، وإنما على الشعب

المصرى أن يكافح وأن يكافح على أوسع نطاق ممكن، متوجهاً إلى جميع شعوب العالم الحرة، مبيناً أن قضيته هى جزء من قضية الحرية والسلام العالمى.

ثم إن الاقتصار على هذه المطالب إنما هو تقهقر منا ربع قرن إلى الوراء، فليس الاستقلال شيئاً مجرداً عن الشعب الذى سيستقل، ولن يرضى الشعب المصرى أن يتخلص من استعمار خارجى ليقع فى براثن «استعمار داخلى». فالشعب المصرى يفهم الحرية على أنها تحرير له من كل استعباد، ورفع حقيقى لمستواه فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة.

وإذن فليس من الغريب ألا تجد هذه النداءات المتكررة استجابة فعلية من الشعب، عماله وفلاحيه، وهذا دليل قاطع على أنه لم يعد يؤمن بالألفاظ الجوفاء، وإنما يريد استقلالاً صحيحاً يضمن تقدمه ورفاهيته.

كل هذا دفعنا إلى تحديد المطالب الوطنية تحديداً واضحاً، وإلى تعيين الطرق التى يجب أن نسلكها، عارضين كل هذا على الشعب كأدنى برنامج للكفاح فى سبيل الحرية والديمقراطية.



الفصل الثانى

مصر والموقف الدولى



ليس أخطر على القضية المصرية من أن نتمسك فى كفاحنا بالعقلية القديمة، فنتصور أن قضيتنا إنما هى علاقة مصر ببريطانيا فحسب، ناسين أن القضية المصرية إنما هى قضية مصرية دولية، وأن لشعوب العالم أجمع مصالح جوهرية فى حل المسألة المصرية حلاً يحقق أهداف الشعب المصرى، والموقف الدولى اليوم لاشك يعزز كفاحنا ضد الاستعمار، لذا أصبح واجباً مقدساً علينا اليوم أن تربط كفاحنا القومى بكفاح فى الميدان الدولى حتى نحقق جميع أهدافنا الوطنية.

١. معاهدة ١٩٣٦ والموقف الدولى

وقعت معاهد ١٩٣٦ فى ظروف دولية مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف الدولية الحاضرة، فقد كانت الفاشية منتصرة فى جزء كبير من أجزاء العالم، مهددة كيان الإنسانية بالدمار، وكانت عصبة الأمم من الضعف بحيث

تبين عجزها التام عن وقف العدوان، وكانت إيطاليا الفاشية تهدد مصر غرباً فى ليبيا، وجنوباً فى الحبشة. أما اليوم فقد زال خطر الفاشية عن مصر والعالم، وقد اعتزمت شعوب العالم أجمع ألا تسمح لأى عدوان أن ينمو، وعزمت على أن تقضى على أسباب الحروب، وأن تنشئ من أجل ذلك منشأة دولية تكون من القوة بحيث تحقق للعالم أسباب السلام. فلم يعد هناك محل مطلقاً لبقاء معاهدة ١٩٣٦ باختفاء الظروف التى وقعت إبانها. فلابد من تعديل جوهرى فى علاقتنا مع بريطانيا حتى تكون متمشية مع الأوضاع الدولية الجديدة.

وبالرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ اعترفت باستقلال مصر وسيادتها، إلا أنها فى الواقع جعلت منها منطقة نفوذ بريطانية بما يتنافى مع مصلحة الشعب المصرى، ومما لا يتفق مطلقاً مع اتجاه العالم الجديد، الذى تجلى فى مواثيق الأطلنطى وطهران ويلتا وسان فرانسيسكو، وهذا الاتجاه لا يسمح باقتسام العالم بين حفنة من الدول الكبرى، وإنما أساسه العمل على تقدم جميع شعوب العالم، وعلى الاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها، واختيار شكل الحكم الذى ترغبه وفق رغباتها الذاتية. فقد ورد فى ميثاق الأطلنطى: «إنهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار نوع الحكومة التى ترغب العيش فى ظلالها» (بند ١). وقد جاء فى تصريح طهران: «وإننا سنعمل على التضامن والاشتراك الفعال بين جميع الأمم صغيرها كبيرها التى

تعمل شعوبها قلباً وفكراً ـ كما تعمل شعوبنا ـ على التخلص من الظلم والعبودية والتعصب والاضطهاد».

ومهما اختلفت الآراء فى قيمة هذه التصريحات والمواثيق ، فليس هناك مَنْ ينكر أنها أسلحة قوية يستطيع أن يستخدمها الشعب المصرى فى كفاحه ضد الاستعمار، وليس هناك مَنْ ينكر أيضاً أن هذه المواثيق تسجل مرحلة جديدة فى التاريخ البشرى، وهذه المرحلة ثمرة كفاح طويل شاق، اشتركت فيه معظم شعوب العالم، وتعلمت فيه بعد تجربة مريرة قاسية أن مضى الدول فى سياسة الكتل الاستعمارية ومناطق النفوذ هو الدافع الأول للحروب، وأن المضى فيها سيؤدى قطعاً إلى حرب ثالثة ستكون أهوالها ومصائبها على نطاق لم يسبق له مثيل فى التاريخ، لذا نرى اتجاهاً صادقاً من الدول الكبرى للقضاء على جميع زسباب الحروب وتوطيد أسباب الأمن، ولن يوطد السلام إلا فى عالم حر قد تخلص من نظام المستعمرات، عالم لا تكبت فيه الحركات التحريرية، ولا تمنع فيه الحريات الديمقراطية، عالم يقوم على أساس الارتفاع بمستوى المعيشة مادياً وثقافياً لشعوب العالم أجمع. فقد جاء فى ميثاق الأمم المتحدة أن هذه الأمم «ستعمل على الوصول إلى مستوى أعلى للمعيشة، على إتاحة العمل للجميع، وعلى خلق ظروف النمو والتقمم الاقتصادى والاجتماعى» (بند ٥).

فمعاهدة ١٩٣٦ التى تجعل من مصر منطقة بريطانية تتعارض تمام المعارضة مع الرغبة العالمية الخالصة فى إقامة

سلام دائم، إذ إن بقاءها معناه المضى فى سياسة الكتل ومناطق النفوذ، وهى أحد الدوافع الرئيسية للحروب، وبقاؤها عقبة فى سبيل تقدم الشعب المصرى اقتصادياً واجتماعياً، كما أن فيه حرمانا له من حقوق جوهرية مشروعة، مما يتناقض مع المبادئ الأولية التى يقوم عليها السلام العالمى الجديد.

لهذا يجب على الشعب المصرى أن يتوجه إلى كافة الأمم المتحدة، وأن يتوجه خاصة إلى الدول الخمس الكبرى: أمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين وفرنسا، معلناً تناقض هذه المعاهدة مع حقوق الشعب القومية، وتعارضها مع الأوضاع والمبادئ الدولية الجديدة.

ويجب أن ترسل المذكرة تلو المذكرة للسفارات والمفوضيات الأجنبية، لا من الحكومة المصرية وحدها، وإنما من كافة الهيئات الشعبية والمنظمات العامة، حتى تتم إثارة الرأى العام الدولى، وحتى يتم إقناعه بوجهة النظر المصرية.

٢. مصر وسان فرانسيسكو

واليوم وقد اشتركت مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو، فإنه مما لاشك فيه أن من صالح الشعب المصرى أن ينضم إلى هيئة الأمم المتحدة، وأنه من الواجب على البرلمان المصرى أن يصدق فوراً على ميثاقها، حتى لا تعيش مصر

على هامش الحياة الدولية، وحتى يسمع صوتها عالياً مدوياً، وحتى تستخدم هذا التوقيع سلاحاً قوياً فى إبراز التناقض بين المعاهدة والميثاق، وحتى تستطيع أن تنتقل بمشاكلنا من نطاق محصور بين مصر والاستعمار البريطانى، إلى نطاق لا تكافؤ فيه بين الطرفين المتعاقدين، إلى نطاق دولى نستطيع أن نكسب فيه لمصر عطف كل الشعوب المحبة للحرية والسلام.

وإن توقيع مصر لهذا الاتفاق ليتضمن بشكل صريح مساواتها فى السيادة مع كافة الأمم المشتركة فيه، وعندئذ تصبح معاهدة ١٩٣٦ غير متفقة مطلقاً مع مبدأ «المساواة فى السيادة» الذى يقوم على أساسه الميثاق. كما أن فى المعاهدة بنوداً وتعهدات لا تتفق مطلقاً مع مسئوليات الشعب المصرى بانضمامه إلى ميثاق الأمم المتحدة.

فهذه المعاهدة مثلاً تفرض على مصر ألا تعقد اتفاقاً مع دولة أخرى يتعارض مع أحكامها، أى مع بقاء مصر منطقة نفوذ بريطانية، مما يجعل سياستنا الخارجية تابعة للرغبات البريطانية. وفى هذا مساس بصميم سيادتنا وحقوقنا فى المساواة مع كافة الأمم المتحدة.

ثم إن المعاهدة تحتم علينا (بند ٧) أن نقوم بتقديم مساعدات لبريطانيا فى حالة وقوع حرب بينها وبين أى دولة أخرى، أو قيام حالة دولية مفاجئة، مما يتنافى مع مسئولياتنا الجديدة فى هيئة الأمم المتحدة التى قد تفرض

علينا يوماً ما أن نقف ضد بريطانيا إذا وقفت موقفاً منافياً لأغراض الأمم المتحدة.

كما أن بقاء كثير من الامتيازات الأجنبية حتى عام ١٩٤٩ (كما تنص اتفاقية منترو) يتناقض على خط مستقيم مع المساواة فى السيادة التى نص عليها ميثاق سان فرانسيسكو.

لذا يجب على الشعب المصرى أن يقدم فى الحال إلى الدول الكبرى جميعاً وإلى هيئة الأمم المتحدة بمجرد قيامها، مذكرة وافية مفنداً فيها وضع مصر الشاذ الناشئ عن وجود هذه المعاهدة وهذه الامتيازات، مبيناً أن المعاهدة لم تحل مطلقاً دون التدخل البريطانى فى أخص شئوننا الداخلية، مما يتنافى مع مبدأ «المساواة فى السيادة» الذى سجله الميثاق.

٣. مسألة الجلاء

نصت المعاهدة المصرية على أن تحتفظ بريطانيا لنفسها فى مصر بقوات حربية مختلفة، وبمراكز عسكرية، وأن تستمر هذه القيود العسكرية عشرين عاماً قابلة للامتداد، وهذه الامتيازات العسكرية البريطانية إنما تحتفظ بها بريطانيا لتحقيق غرضين استعماريين:

أولهما: محافظة بريطانيا على رءوس أموالها الاستعمارية التى تستغلها فى مصر، وضمان أداء أرباحها، والضغط

السياسى على الحكومة المصرية لتوجيه اقتصادنا القومى فى الاتجاه الذى لا يتعارض مع مصالح الاستعمار البريطانى، ومعنى هذا بقاء مصر فى حالة زراعية متأخرة، لا تقيم من الصناعات إلا خفيفها وتافهها، مما يبقى الشعب المصرى فى حالة انحطاط وتأخر، ومما يتنافى مع المبادئ الدولية التى سجلتها مؤتمرات الدول الكبرى والأمم المتحدة. هذا فضلاً عن أن نفوذ بريطانيا السياسى والعسكرى فى مصر يجعل من الصعب على مصر إقامة علاقات تجارية ومالية مع باقى الأمم المتحدة إلا فى الحدود التى تسمح بها بريطانيا. وفى هذا ما فيه من أضرار بمصالح الشعب المصرى وبقية شعوب العالم، فضلاً عن أنه يتنافى مع الأسس الاقتصادية التى اتفق عليها فى الأطلنطى وفى سان فرانسيسكو.

وثانيهما: المحافظة على المواصلات الإمبراطورية «وتأمينها ضد العدوان»، وموقف بريطانيا فى هذه الناحية فيه اعتداءات ثلاثة: اعتداء على حقوق الشعب المصرى، إذ إن بقاء القوات البريطانية يتنافى مع سيادته ويحول دون تقدمه الاقتصادى والاجتماعى. واعتداء على الشعوب العربية وشعوب الإمبراطورية، إذ تتخذ بريطانيا من مصر ومن القوات الحربية فيها قاعدة لتثبيت أقدامها الاستعمارية فى الشرق الأدنى وشتى أجزاء الإمبراطورية. واعتداء على بقية الأمم المتحدة بما تحتفظ به لنفسها من امتيازات خاصة فى قنال السويس، وهو شريان حيوى لا بالنسبة

لبريطانيا وحدها، بل بالنسبة للتجارة الدولية والمواصلات العالمية، واحتكار بريطانيا السياسى والعسكرى لها يناقض الاتجاه العالمى الجديد الذى يرى حرية الملاحة وعبور البحار كما جاء فى ميثاق الأطلنطى الذى ينص على أن السلام الدولى يجب أن «يمكن كافة البشر من عبور البحار دون عائق».

فلابد من استشارة الرأى العام العالمى بأجمعه وشرح وجهة النظر المصرية بالنسبة للجلاء لكافة الأمم المتحدة، ويجب على المفاوض المصرى أن يصر على الجلاء التام فوراً دون قيد ولا شرط، فإذا رفض الاستعمار البريطانى الجلاء أو راوغ فيه، فلابد من الالتجاء إلى الدول الخمس الكبرى لحل المسألة على نطاق دولى.

٤.قناة السويس

ثم إن مسألة قناة السويس ليست مسألة بريطانية مصرية، وإنما هى مسألة مصرية دولية تتعلق بعلاقة مصر مع كافة الأمم المتحدة، وبينما يجب على جميع الدول أن تعترف بأن قناة السويس هى قناة مصرية تمر بأرض مصرية، وبينما يجب الاعتراف بأن أى اتفاقية خاصة بها لا يجوز أن تمس بأى حال من الأحوال سيادة مصر، فإن الشعب المصرى ليبدى رغبته لكافة الأمم المتحدة بأنه

مستعد للوصول إلى الاتفاق معها فيما يختص بالدفاع عن القنال ضد أى عدوان وفيما يختص بالإشراف عليها وإدارتها.

فعلى المفاوض المصرى أن يتجنب حلاً منفرداً مع بريطانيا بخصوص القنال، وأن يدخل فوراً فى مفاوضات مع الدول الخمس الكبرى للوصول إلى اتفاقية بخصوص القنال تخلصها من الوضع الاستعمارى الحالى.

٥. مصر وبريتون وودز

ونظراً لأن الاستقلال السياسى لن يكون واقعياً إذا لم يدعم باستقلال اقتصادى، وإذا لم يدعم بحرية مصر فى التجارة مع الدول الخارجية بالشكل الذى يرفع مستوى الشعب المصرى، فإن إحدى وسائل الكفاح فى سبيل التحرير الاقتصادى هو توقيع بمصر لاتفاقية بريتون وودز[١] التى ستعمل على تثبيت سعر نقدنا بالنسبة لنقد الدول الأخرى التى ستسهل لنا الاتجار بشروط متساوية مع جميع الأمم

---

(١) بريتون وودز هى اتفاقية مالية وافق عليها ممثلون لأربع وأربعين دولة من الأمم المتحدة بخصوص إنشاء مؤسسة للنقد الدولى يكون لكل دولة فيها كمية من نقدها تتناسب مع وضعها فى التجارة العالمية، وستعمل هذه المؤسسة على تثبيت قيمة النقد (سعر القطع) وتسهيل التجارة الدولية ومد البلدان التى خربتها الحرب والبلدان المتأخرة بقروض تمهد لانتعاشها الاقتصادى، كما اقترح المندوبون تأسيس بنك دولى للتعمير والإنشاء يمد البلدان المخربه والمتأخرة بقروض لها صفة دولية.

المتحدة دون أن نقع تحت سيطرة دولة بعينها تفرض علينا ما تشاء من قيود تجارية وتربط نقدنا بنقدها بشكل يحرمنا من نقد الدول الأخرى.

ونظراً لأن موقفنا الاقتصادى ومستوى معيشة شعبنا يتوقف على درجة تصنيع البلاد، وقد يضطرنا هذا إلى عقد قروض أجنبية لإنهاض البلاد نهضة صناعية شاملة سريعة، فعلينا إذن أن نسرع بتوقيع اتفاقية بريتون وودز التى ستضمن لنا الحصول على رءوس أموال أجنبية من البنك الدولى أو من أى دولة من الدول المتحدة، دون أن تتبع هذا سيطرة استعمارية تفرض علينا ما تشاء من شروط، إذ إن البنك الدولى الذى اتفق فى بريتون وودز على إنشائه سيكون ملحقاً بهيئة الأمم المتحدة، وسيكون مضموناً من جميع الحكومات الموقعة على الاتفاق، الأمر الذى يضمن عدم تدخل دولة بعينها فى شئون الدول الصغيرة والمتأخرة.

٦.مصر وبريطانيا

إن أساس الاستعمار فى مصر كأساسه فى كل جزء من أجزاء العالم، إنما هو رءوس أموال أجنبية تستثمر فى بلادنا بأرباح عالية، وتستغل عمالنا وفلاحينا استغلالاً بشعاً، يعود بالثروات الطائلة على كبار رجال المال والاحتكار البريطانيين والأجانب. وقد تبع هذا احتلال عسكرى ونفوذ سياسى

لضمان هذه المصالح الاستعمارية، فإذا لم تحل هذه المشكلة الرئيسية، مشكلة رءوس الأموال الاحتكارية فى بلادنا، فإن مسألة الجلاء والاستقلال السياسى لن تمنع من بقاء مصر فى دائرة نفوذ بريطانيا الاقتصادى.

وقد حدث خلال هذه الحرب أن انقلبت أوضاع بريطانيا الاقتصادية بالنسبة لنا، فأصبحت مدينة لنا بمبلغ ينوف على ٣٥٠ مليون جنيه، لكن هذا الدين لم يقلب بريطانيا إلى منطقة نفوذ مصرية! بل على العكس من هذا، قد زاد من سيطرة الاستعمار البريطانى وهذا الدين قد طوقنا اقتصادياً، إذ حرمنا من أن نتعامل مع دول أخرى مثل أمريكا قد تبلغ منتجاتها من الجودة والرخص ما لا تبلغه منتجات بريطانيا.

وبينما يعلن الشعب المصرى رغبته الأكيدة فى التفاهم والاتفاق السلمى مع الشعب البريطانى، ويثق ثقة تامة بإمكان وضرورة هذا الاتفاق بما يحقق مصلحة الشعبين، فهو يعلن أنه قد عانى ولا يزال يعانى الأمرين من الاستعمار البريطانى، وأنه عازم عزماً أكيداً على التخلص منه تخلصاً تاماً.

لكن الشعب المصرى يدرك اليوم أن استقلاله السياسى يظل مبتوراً منقوصاً، ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى رءوس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر، وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصادياً وتجارياً، وكل تسوية سياسية لا تقوم على أساس

حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحى يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره. وخير حل لهذه المسألة الرئيسية هو شراؤنا للأسهم البريطانية فى مصر خاصة أسهم قنال السويس والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الاحتكارية فى مصر، وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى.

وليست هذه باتفاقية جديدة فى نوعها، إذ إنها الطريقة التى استعملتها أمريكا فى تسوية جزء من ديون بريطانيا، وفى نظرنا أن هذه طريقة عملية لتسوية علاقاتنا الاقتصادية الشائكة مع بريطانيا دون مساس باستقلالنا الاقتصادى، ومثل هذه التسوية تحقق مصالح الشعبين معاً. فهى تساعد الشعب المصرى على التخلص من براثن الاستعمار الاقتصادى البريطانى، وإنه لمن صالح الشعب البريطانى نفسه أن تستقل مصر اقتصادياً وسياسياً، إذ إن استقلال المستعمرات ومناطق النفوذ من العوامل المهمة التى تعين الشعب البريطانى نفسه على التخلص من حفنة الاحتكاريين البريطانيين الذين يمتصون دماء الشعب البريطانى فى الوقت الذى يستعبدون فيه شعوب المستعمرات ومناطق النفوذ. كما أن تخلص مصر من الاستعمار هو الطريق الوحيد لنهضتها نهضة اقتصادية سريعة، ولرفع مستوى شعبها، مما يضاعف قدرته الشرائية، ومما يدعم الصلات التجارية والمصالح المشتركة بين الشعبين.

ويجب أن ننبه الأذهان إلى خطر الادعاء الاستعماري القائل بأن القيمة الحقيقية للدين المصرى على بريطانيا لا تتجاوز ربع قيمته الاسمية بدعوى تضخم النقد المصرى، وفى هذا افتراء خبيث يتجاهل أن مصدر هذا الدين هو:

١ - أجور العمال المصريين الذين استخدمهم الجيش البريطانى وكلفات النقل للقوات البريطانية على خطوط السكك الحديدية المصرية، وهذان معاً يمثلان ٨٠٪ من مجموع الدين.

٢ - أما الـ٢٠٪ الباقية فهى تمثل ما أنفقته القوات البريطانية فى شراء سلع وإيجار مساكن وخدمات عامة.. إلخ.

٣ - حصول بريطانيا على جميع الدولارات التى أنفقتها الجيوش الأمريكية فى مصر وتحويلها إلى دين بريطانى.

وإذا حللنا المصدر الأول للدين لوجدنا أن ما تكلفته القوات البريطانية أقل بكثير مما لو أديت نفس هذه الخدمات فى بريطانيا نفسها، فلم يكن ثمة تضخم يذكر.

وأما المصدر الثانى الذى مسه التضخم فعلاً، فالمسئول الأول عنه هو وجود الجيوش البريطانية فى مصر وحرمان مصر من دولارات أمريكية كانت بلاشك تساعدها على الاستيراد من الخارج، وتخفف من عبء التضخم النقدى.

وعلى ذلك، فواجب على المفاوض المصرى أن يتمسك بالقيمة الحالية الكاملة لهذا الدين، فكل تهاون فيه هو تهاون فى صميم مصالح الشعب المصرى.

هذا هو الأساس الصحيح لكل تسوية عادلة بين الشعبين، ولكن هناك ناحية مهمة أخرى لابد من تسويتها حتى يتحقق استقلال مصر الكامل، وتتمثل هذه الناحية فى الموظفين البريطانيين المنبثين فى البوليس المصرى ومختلف المصالح والنواحى الإدارية، ويتمثل كذلك فى البعثة البريطانية العسكرية، وفى الشروط الخاصة التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ على أسلحة ونظم الجيش المصرى. وفى مثل هذه الشروط مساس أكيد بالسياسة المصرية من الناحية السياسية والعسكرية، لذا يطالب الشعب المصرى بتطهير الأداة الحكومية المصرية والجيش المصرى من آثار الاستعمار فى التسوية الجديدة مع بريطانيا، وليس هناك ما يمنع الشعب المصرى المستقل الحر من أن يستعين بالخبرة البريطانية فى مختلف الشئون، كما يستعين بخبرة أية دولة أخرى.

وإذا رفضت بريطانيا تحقيق هذه الأغراض كاملة، وجب علينا أن ننقل المسألة المصرية بكليتها إلى النطاق الدولى.

٧.مصر والدول الكبرى

إن على الشعب المصرى أن يدخل فوراً فى مفاوضات مع الدول الكبرى الأخرى (أمريكا والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين) لعقد معاهدات تحالف وصداقة، ولإقامة علاقات

اقتصادية وتجارية، تقوم كلها على أساس الاحترام المتبادل مع عدم المساس بحريتنا وديمقراطيتنا، وعلى ألا يكون لأيها مركز ممتاز فى مصر. ولا يجوز أن نعلق أمر هذه المفاوضات مطلقاً على انتهائنا من المفاوضات مع بريطانيا. إذ إن هذه الدول الكبرى هى التى ستقرر شكل السلام الجديد، وعقد معاهدات معها، إنما هو تعزيز لسيادة مصر واستقلالها وكيانها الدولى، وخروج بها عن أن تكون منطقة نفوذ لأية دولة من الدول. ونحن لا نقصد بعقد مثل هذه المعاهدات أن نلعب على التناقض الموجود بينها، بل إننا نرى فى عقدها توكيداً لوحدة هذه الدول، وتعزيزاً للسلام فى منطقة الشرق الأوسط، وهو جزء لا يتجزأ من قضية السلام والأمن الدوليين.

٨.مصروالسودان

لن تستطيع مصر تأمين استقلالها إلا إذا تحرر السودان تحرراً كاملاً من الاستعمار البريطانى، إذ إن بقاءه فى السودان تهديد مستمر لاستقلال مصر بطريق مباشر أو غير مباشر، كما أنه لاشك حائل دون تعاون الشعبين تعاوناً كاملاً يعود على كليهما بالتقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، ولن يستطيع السودان وحده أن يتخلص سريعاً من الاستعمار البريطانى إلا إذا اشترك شعبه فى جبهة

متحدة مع الشعب المصرى للكفاح ضد الاستعمار المشترك، إذ إن الحركة الوطنية فى مصر أقوى ساعداً وأشد بأساً من الحركة التحريرية السودانية، وفى تعاونهما وارتباطهما تعزيز لنضال السودان فى سبيل الحرية والديمقراطية.

ولاشك أن الاستعمار البريطانى يؤيد بل ويوعز بكل حركة انفصالية من جانب بعض الرجعيين السودانيين، والتى من شأنها قطعاً تثبيت أقدام الاستعمار فى السودان بانفصاله عن الحركة الوطنية المصرية ووقوعه فريسة منفردة فى فم الاستعمار الجشع. فيجب أن يكون شعار المجاهدين من مصريين وسودانيين «الكفاح معاً ضد الاستعمار والفوز بالاستقلال التام»، فإذا ما تم هذا كان للشعب السودانى المستقل مطلق الحرية فى الاتحاد الاختيارى مع مصر أو الانفصال السياسى التام.

كما أن هناك من الرجعيين المصريين من ينادى ويطالب بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان على أساس ما بذلناه من دماء وما أنفقناه من مال وجهد، فهؤلاء لاشك يخفون من وراء ذلك مطامع استعمارية. والشعب المصرى الذى ذاق الأمرين من الاستعمار ليرفض رفضاً باتاً أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محبباً كـ«وحدة وادى النيل» أو فكرة «وطن واحد» ليخفوا من ورائه مطامعهم الأنانية فى استعباد الشعب السودانى، وبهذا النداء يعطى هؤلاء الرجعيون المصريون الفرصة للاستعمار البريطانى ليخلق خلقاً حركات رجعية انفصالية تضر ضرراً بالغاً بقضية الشعبين معاً.

وإن الشعب المصرى ليحترم من أعماق قلبه حق الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى، وفى رغبته الخالصة فى التخلص من الاستعمار الأجنبى بريطانياً كان أو مصرياً، وأنه ليؤيد مخلصاً قرار مؤتمر الأحزاب السودانية فى إقامة حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مصر.

والشعب المصرى يؤيد حق الشعب السودانى فى التمتع بنظام برلمانى بريطانى، ويؤيده ى رغبته الأكيدة فى التخلص من النظم الإقطاعية والعبودية التى لازالت منتشرة فى كثير من أجزاء البلاد التى يتعاون ممثلوها مع الاستعمار البريطانى تعاوناً تاماً فى استغلال الشعب السودانى واستعباده.

وإن الشعب المصرى ليهيب بالشعب السودانى أن ينتخب بمحض إرادته وكلاء له يشتركون مع وكلاء الشعب المصرى فى المفاوضات التى يقوم بها مع بريطانيا وغيرها، كما أنه يدعو إلى تكوين لجان اتصال بين الحركتين التحريريتين تنظم وتنسق نضالهما المشترك ضد الاستعمار.

والشعبان المصرى والسودانى المتمتعان بكامل استقلالهما لن يتأخرا عن التعاون الوثيق فى كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعاوناً مخلصاً يعود على الشعبين معاً برفع مستواهما المادى والثقافى والاجتماعى، تعاوناً قائماً على أساس المساواة والاحترام المطلق للحقوق القومية السودانية.

٩.مصر وجامعة الأمم العربية

إن الشعب المصرى ليؤيد من أعماق قلبه قيام ج امعـ عربية، ويرى فى قيام هذه الجامعة وسيلة مهمة فى كفاح الشعوب العربية المشترك ضد أنواع الاستعمار، كما أنه يرى فى الجامعة خطوة فعالة لإقامة تعاون وثيق بين الأمم العربية، تعاوناً يعمل على رفاهية الشعوب جميعاً.

ولكن يجب أن نحذر الفكرة الخبيثة التى ينادى بها الاستعماريون وعملاؤهم الخونة من رجعيين وفاشيـ مصريين كانوا أو غير مصريين، فكرة إعطائها صبغة دينـ محولين بذلك الأنظار عن صفة الجامعة القومية ورسالتـ الأولى فى الجهاد القومى. فليست مهمة الجامعة العربيـ تكوين جامعة إسلامية، لكن مهمتها الأولى والرئيسية تجمـ جهود الجماهير الغفيرة من الشعوب العربية للتخلص من كـ آثار الاستعمار، وليس أخطر على قضية استقلال البلا العربية من هذه الأصوات التى تنادى بتحويل الجامعـ العربية إلى جامعة إسلامية، إذ معناها:

أولا: تحويل الأنظار عن الجهاد الوطنى ضد الاستعمار وهو الجهاد القومى الأول بالنسبة لكل عربى، مسلماً كان أ مسيحياً أو يهودياً.

ثانيا: تخوف الأقليات الدينية، وهى تمثل جزءاً كبيراً مـ الشعوب العربية، من هذا التعصب الدينى خشية ما يتلوه مـ

اضطهاد فتنفصل بذلك من الاشتراك فى الجهاد ضد الاستعمار مما يضعف الحركات القومية للشعوب العربية.

ومهما قيل لهذه الأقليات الكبيرة من أن «الدين الإسلامى دين سمح سهل» فلن يخفف هذا من شكوكهم ومخاوفهم، بل على العكس ستزداد هذه المخاوف والشكوك كلما قوى التعصب الدينى.

ثالثا: إعطاء فرصة للاستعمار للتدخل بحجة حماية الأقليات والمحافظة على مصالحها، وكأنما نسلمه بأيدينا الحجة التى يتذرع بها فى تبرير التدخل أمام الرأى العام العالمى.

رابعا: وهى تعنى ضم الأقليات الإسلامية فى بلدان العالم إلى هذه الجامعة العربية، وفى هذا خطورة على الحركات التحريرية فى العالم بأسره. فهى تعنى مثلاً ضم تسعين مليوناً من الهنود المسلمين إلى الجامعة الإسلامية المزعومة، وفصلهم بذلك عن جهادهم المشترك ضد الاستعمار مع بقية الشعب الهندى، إذ يتحول هدفهم الأعلى من القضاء على الاستعمار إلى الوحدة مع البلدان الإسلامية، وفى ذلك إضعاف كبير للحركة القومية فى الهند، وبالتالى تقوية لمركز الاستعمار فى تلك البلاد وفى تقوية مركزه فى الهند تقوية له على نطاق عالمى على حساب الحركات التحريرية فى كل مكان.

خامسا: خسارة عطف الرأى العام العالمى الذى يؤيد اليوم كل حركة تحريرية قومية، لكنه لاشك سيمتنع امتناعاً باتاً

عن تأييده كل حركة يشتم من ورائها نعرة طائفية أو تعصب دينى، وفى خسارة الرأى العام العالمى حرمان لنا من قوة كبرى تستطيع إذا كسبناها إلى كفتنا فى كفاحنا القومى أن تضغط ضغطاً شديداً على الاستعمار فتكون بذلك عوناً لنا على تحقيق أهدافنا، وفى خسارتها إضعاف كبير لحركة الشعوب العربية وتقوية للجانب الاستعمارى.

ويجب أن ننبه إلى خطر الفكرة الاستعمارية الأخرى التى تنادى بإخراج مصر من الجامعة العربية بدعوى أنها ليست عربية، إذ إن فى ذلك تفريقاً بين صفوف البلاد العربية ومحاولة لمنع الحركات القومية فى البلاد العربية بما فيها مصر من التكتل والتجمع وتوحيد الصفوف وتنسيق الخطط فى كفاحها المشترك ضد الاستعمار.

وإن الشعب المصرى ليتمسك كل التمسك بالجامعة العربية، لكنه يرفض رفضاً باتاً - وتشاركه فى ذلك جميع الشعوب العربية - أن تكون الجامعة العربية أداة يستعملها المستعمر لكبت الحركات التحريرية وللحيلولة دون نمو الديمقراطية، ولن تغدو الجامعة العربية أداة كفاح إلا إذا قامت الشعوب العربية جميعها قومتها، مطالبة بحكومات ديمقراطية تمثل إرادة الشعوب وترفض كل تهاون أو مساومة مع المستعمر.

ولكى تزداد روح الكفاح فى داخل الوحدة الغربية يجب أن يتسع نطاق التمثيل الشعبى فى داخلها، فلا يقتصر على التمثيل الحكومى، بل يجب أن يتسع ليصبح تمثيلاً فعلياً

لنقابات العمال واتحاداتهم واتحادات الطلبة والمثقفين ومنظماتهم وللنظمات الفلاحين والعمال الزراعيين الحالية والمستقبلة، على أن يكون هؤلاء الممثلون منتخبين انتخابا حراً لا قيود فيه.

وإن الشعب المصرى ليدعو جميع الشعوب العربية إلى تكوين جهة متحدة للكفاح ضد الاستعمار، وإلى تحقيق الديمقراطية الصحيحة وإقامة اقتصاد شعبى وتعاون وثيق فيما بينها على قدم المساواة، تعاون يرفع مستوى شعوبها ويعزز دورها فى تدعيم السلام العالمى وتوطيد أركانه، وتستطيع المنظمات العمالية المصرية، كما يستطيع شباب الجامعات المصرية، أن يلعب دوراً خطيراً فى *هذه الناحية* بالدعوة إلى هذا الاتحاد وبتنظيم اتصالات دائمة بحيث لا تقوم حركة فى إحدى البلاد العربية حتى يكون لها صدى قوى سريع فى البلاد الأخرى، وحتى تنسق خطة الجهاد فى جميع البلدان العربية.

١١.مصر وفلسطين

إن جهاد مصر القومى ليتصل أيضاً بمشكلة فلسطين، فإن بقاء الاستعمار فى أى جزء من أجزاء البلاد العربية تهديد مستمر لاستقلال مصر، وسياسة الاستعمار فى فلسطين كما هى سياسته فى كل مكان أن «فرق تسد».

فالاستعمار البريطانى اليوم يحاول أن يثبت أقدامه فى فلسطين تحت ستار مناصرة العرب ضد اليهود، والاستعمار الأمريكى يحاول أن يوطد أركانه باسم الدفاع عن اليهود والصهيونية لا تقل خطورتها على استقلال فلسطين عن أى لون من ألوان الاستعمار، فهى استعمار إرهابى مرتبط تمام الارتباط بالاستعمار العالمى، وهمها الأول استغلال مَنْ يقع فى براثنها ـ يهودياً كان أو عربياً ـ أبشع استغلال، ولا يقل استغلالها للعمال والفلاحين من اليهود ـ تحت ستار التعصب الدينى ـ عن استغلال أى استعمار لأى شعب من شعوب العالم، وليس خطر الصهيونية وقفاً على فلسطين وحدها، إنما خطرها يهدد استقلال وحرية جميع الشعوب العربية الأخرى.

وعلى هذا فقد أصبح واجباً مقدساً على أهالى فلسطين ـ عمالا ومثقفين وفلاحين ـ العرب منهم واليهود، أن يكونوا جبهة متحدة للكفاح ضد الاستعمار وإدانة الصهيونية. إنها جميعاً عدو لدود للشعبين العربى واليهودى، فهى تعمل على التفريق بينهما بإشعال النعرة القومية والدينية فيلتفت العرب واليهود إلى الصراع فيما بينهما مبتدعين بذلك عن الكفاح الرئيسى ضد الاستغلال الصهيونى والاستعمار الأجنبى.

وليس أخطر على قضية فلسطين من الفكرة الصهيونية القائلة بتكوين دولة يهودية، إذ من شأن هذه الفكرة أن تقضى على كل أمل فى الوحدة بين الشعبين العربى

واليهودى، وعندئذ يجد الاستعمار المرتع خصيباً سهلاً لإشعال نار التفرقة، وبذا يقوى مركز الاستعمار على حساب ديمقراطية فلسطين واستقلالها.

ولا يقل خطورة على استقلال فلسطين من تطرف بعض العناصر الرجعية من العرب التى تأبى الاعتراف بحق الشعب اليهودى فى التعاون على قدم المساواة مع الشعب العربى لتحقيق الاستقلال والديمقراطية، فهذه العناصر تحول دون أى تفاهم بين الشعبين، مما يتيح للصهيونية أن تغرر بالجماهير اليهودية باسم النعرة القومية، ومما يتيح للاستعمار البريطانى أن ينصب نفسه حكماً فى كل ما يدب بينهما من خلاف، الأمر الذى لا يعود على الشعبين إلا بالخسارة، وعلى الاستعمار إلا بالكسب الكبير.

وإن حل القضية الفلسطينية لا يتحقق مطلقاً إلا بنمو الديمقراطية والتخلص التام من الاستعمار والصهيونية، الأمر الذى يقتضى حشد جميع القوى الشعبية - العربية واليهودية معاً - لتحقيق استقلال فلسطين استقلالاً تاما. وفلسطين المتحررة من الاستعمار بكافة ألوانه، قادرة على حل مشاكلها بإقامة حكومة ديمقراطية يتعاون فى ظلها العرب واليهود، ويعملان معاً على إقامة اقتصاد شعبى يرفع من مستوى الأغلبية الساحقة من سكان البلاد. وقد أصبح ضرورة قومية ماسة أن يحارب الشعب المصرى كل اتجاه أو دعاية ترمى إلى بذر بذور الشقاق بين الشعبين العربى واليهودى فى فلسطين، وأن يؤيد كل محاولة للتوحيد بين

صفوفهما فى جبهة مشتركة ضد الاستعمار بكافة ألوانه الصهيونى منه وغير الصهيونى.

١٢.مصر ومشروع سوريا الكبرى

طنطنت بعض الأوساط فى الأيام الأخيرة بمشروع أسمته «مشروع سوريا الكبرى» الذى يريد أن يجعل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن دولة واحدة، وذلك رغم معارضة بعض الشعوب العربية مثل لبنان التى ترفض المشروع من أساسه.

وقد حاولت بعض الصحف العربية الرجعية أن تلبس المشروع ثوباً وطنياً.. متناسية أن الاستعمار البريطانى يقف من وراء هذا المشروع مؤيداً له كل التأييد، وهدفه من وراء ذلك:

أولا: بذر بذور الفتنة والشقاق بين الشعوب العربية، وتحويل جهادها القومى ضد الاستعمار إلى صراع داخلى فيما بينها، أى فيما بين اللبنانيين والسوريين، وبين السوريين والعراقيين.

ثانيا: التغرير بالشعب السورى نفسه تحت ستار ألفاظ ضخمة رنانة ككلمة سوريا الكبرى، فيرتد بصره عن المحاولات الأخيرة للاستعمار البريطانى فى تثبيت أقدامه فى سوريا مظهراً نفسه بمظهر البطل الذى خلص سوريا من

الاستعمار الفرنسى، والصديق الحميم الذى يريد أن ينفخ فى حجم سوريا فيحولها بسحر ساحر إلى سوريا الكبرى.

ثالثا: كسب تأييد كثير من الرجعيين فى البلاد العربية، فيسهل للاستعمار البريطانى بذلك استكمال استعماره لمنطقة الشرق الأدنى والحلول محل الاستعمار الفرنسى فى سوريا ولبنان، جرياً من هؤلاء الرجعيين وراء مال وجاه وسلطان يحصلون عليه رخيصاً من مخلفات المائدة الاستعمارية. كما أن هذ المشروع يؤيده من أعماق قلبه الرجعيون الصهيونيون الذين يجدون فى سوريا الكبرى مرتعاً خصيباً يمتد فيه الاستغلال الصهيونى من فلسطين إلى لبنان وسوريا والعراق، فإذا ما توطد مركزه فى هذه المنطقة الكبرى تنمر لبقية الشعوب العربية «مصر والحجاز واليمن» ونفذت سمومه إليها.

ونحن لا نعترض على أى اتحاد بين الشعوب العربية فى كفاحها ضد المستعمر، وفى التعاون الوثيق بينها فى كافة نواحى الحياة على قدم المساواة، لكننا نعارض بشدة مشروعاً يكسوه الاستعمار بألفاظ براقة خادعة يخفى من ورائها مطامعه الجشعة، وتدعو إليه صحافة خاسرة يرشوها الاستعمار بأمواله ويؤيده حفنة من الرجعيين فى البلدان العربية المختلفة متعاونين مع المستعمر فى سبيل تحقيق مشروع خطر كهذا مادام يشبع مطامعهم ويتفق مع مصالحهم الخاصة، ولو كان ذلك على حساب الملايين من أبناء الشعوب العربية.

فقضية مصر الوطنية المتصلة أوثق اتصال بالقضية الوطنية للشعوب العربية جميعاً تقتضى من كل وطنى مخلص لبلاده أن يكشف للملأ نوايا الاستعمار الخبيثة من وراء مشروع ما يسمونه سوريا الكبرى، حتى لا تقع الشعوب العربية فى هذه المؤامرات الاستعمارية، وحتى تدرك أن تخلصها التام من كل آثار الاستعمار مرتبط تمام الارتباط بمحاربة أمثال هذه المشروعات حرباً لا رحمة فيها ولا هوادة، وهذا يقتضى منا دعاية متصلة ويقظة دائبة ضد كافة المؤامرات الاستعمارية لفضحها بكل الوسائل أمام الشعوب العربية حتى لا تتفرق صفوفهم.

❖ ❖ ❖

وعلى هذا فإن أهدافنا الخارجية تتلخص فيما يأتى:

أولا: الاستقلال التام اقتصادياً وسياسياً وعسكريا، وذلك:

(أ) بالجلاء فوراً.

(ب) بحصول مصر على الأسهم البريطانية فى الشركات الاحتكارية نظير ما يكافئها من الدين البريطانى.

(جـ) بتحرير الجيش والبوليس والإدارة والثقافة المصرية من كل آثار الاستعمار، فإذا رفض الاستعمار البريطانى التسليم بوجهة النظر المصرية كاملة، نقلنا هذه المسائل إلى النطاق الدولى.

ثانيا: الوصول إلى اتفاق دولى بخصوص قنال السويس فيه ضمان لمصرية القنال وعدم المساس بحريتنا واستقلالنا.

ثالثا: إلغاء بقايا الامتيازات الأجنبية فوراً.

رابعا: عقد معاهدات صداقة وتحالف مع الدول الكبرى تعززها اتفاقيات تجارية دون انتظار بدء أو انتهاء المفاوضات مع بريطانيا.

خامسا: اتحاد مصر والسودان فى الكفاح المشترك ضد الاستعمار وفى سبيل استقلال السودان عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وتأييد قرار مؤتمر الأحزاب بإقامة «حكومة ديمقراطية فى اتحاد مع مصر»، وتمثيل الشعب السودانى تمثيلاً ديمقراطياً حراً فى كل مفاوضات أو اتفاقات تمس مستقبله.

سادسا: تأييد الجامعة العربية على أن تقودها حكومات ديمقراطية، وعلى أن يتسع نطاق التمثيل الشعبى فى داخلها فتصبح بذلك أداة فعالة فى الكفاح ضد الاستعمار.

سابعا: تأييد وحدة العرب واليهود فى فلسطين للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية لتحقيق الاستقلال والديمقراطية لفلسطين.

ثامنا: محاربة جميع المحاولات الاستعمارية والفاشية التى تعمل على قضم عرى الوحدة بين الشعوب العربية بإثارة النزاع الداخلى فيما بينها مثل مشروع الجامعة الإسلامية ومشروع سوريا الكبرى.

تاسعا: اشتراك مصر فى كافة المنشآت الدولية كهيئة الأمم المتحدة وبريتون وودز واتحاد نقابات العمال الدولى.

وليكن شعارنا وشعار السودان والأمم العربية: «جبهة





أهدافنا الداخلية



هذا الكفاح الجبار في ميدان السياسة الخارجية لن يكون نصيبه التوفيق والنجاح، إلا إذا اشتركت فيه الجماهير الغفيرة من شعب مصر، عمالاً وفلاحين وطلبة ومثقفين اشتراكاً فعلياً، فلن يكفينا مطلقاً أن تذهب حفنة من الزعماء لمفاوضة الجانب البريطاني ما لم تكن ممثلة فعلاً لإرادة هذا الشعب، ومؤيدة بحركة شعبية على أوسع نطاق ممكن. فالمفاوض المصري الذي لا يستند إلى تأييد كامل من الحركة الشعبية لن يستطيع الفوز بالحقوق القومية، وإن فاز بشيء فلن يفوز إلا بكسب جزئي في غمار فيض من ألفاظ رنانة لا تعني غير القليل التافه، فلن يتحقق استقلال حقيقي إلا إذا قام الشعب عن بكرة أبيه مكافحاً في سبيل هذا الاستقلال. لكن لن يتم هذا على الوجه الأكمل إلا إذا أحس كل فرد من أفراد الشعب أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء، وليست تخلصاً من استعمار أجنبي للوقوع في نير استعباد داخلي، وإنما هو استقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير وعلى زيادة اشتراكها الفعلي في

الحكم والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية.

ومن هذا يتـضح لنا الارتبـاط الوثيق بين الأهداف الخارجية والداخلية، لذا يجب على الأحزاب المصرية أن تخرج إلى الشعب ببرنامج وطنى مفصّل توضح فيه الأسس الصريحة التى ستقوم عليها سياستها الداخلية، إذا ما اعتلت كراسى الحكم، وأن تدخل الانتخابات على أساس برنامج داخلى وخارجى، محددة الأهداف، موضحة الوسائل غير مكتفية باسمها القديم فقط، أو بوعود غامضة وألفاظ جوفاء وبرنامج عام مبهم العبارات، حشوه كلمات العدالة الاجتماعية والديمقراطية والجلاء والاستقلال دون تحديد دقيق لمعناها والوسائل التى يمكن بها تحقيقها.

فإذا ما فازت بالحكم شرعت فوراً قبل الدخول فى المفاوضات وفى أثناء القيام بها فى تنفيذ أكبر جانب يمكن تنفيذه من هذا البرنامج، حتى يشعر الشعب أن قضية الاستقلال قد أصبح لها مضمون ومحتوى يمس جوهر مصالحه، وحتى يلتف الشعب حولها فى كتلة ملتهبة حرارة وحماسة تسعى للحصول على الاستقلال المنشود، وحتى يحس المفاوض المصرى أنه قوى بتأييد الشعب، قوى بالملايين التى تسنده، فيشتد فى مطالبه ويتراجع أمامه الاستعمار، إذ يحس أنه أمام قوة شعبية هائلة لا قبل له بوقفها، ولا حيلة له أمامها غير التسليم.

فإذا فشلنا فى الربط بين أهدافنا الداخلية والخارجية كان فى هذا تضييق كبير لنطاق الكفاح الشعبى وكسب أكبر

للاستعمار، إذ إن أى مفاوضات فى مثل هذه الظروف سيكون نصيبها كسابقاتها أن تنتهى إلى سيادة اسمية وتعديل طفيف فى المركز الفعلى للاستعمار، ثم إلى أحزاب متصارعة ومصالح شعب مهملة، ثم لا نلبث حتى نجد فئة من المصريين تتهادن مع الاستعمار على حساب الشعب، وحتى نجد فئة أخرى قد أعماها الثراء وارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار فأصبحت دعامته الداخلية التى يشترك فيها فى استغلال الشعب المصرى.

وإن تاريخ مصر فى السنوات الخمس والعشرين الماضية لدليل ساطع على الجرائم الوطنية التى ارتكبتها الأحزاب الرجعية المصرية، فقد كانت السلاح المصرى الذى اتخذه الاستعمار للقضاء على ثمار الجهاد الوطنى بإيقاف الدستور فى عام ١٩٢٨، وبفرض دكتاتورية مقدمة تحت ستار دستور زائف كما حدث فى عام ١٩٣٠، وكان حكمها يمتاز بالتسليم على طول الخط للمطالب الاستعمارية والاحتقار الكلى للحركات الشعبية واستعمال أقسى أساليب العنف والإرهاب فى محاولة قمعها. وكان الاستعمار ضيق الصدر بالوفد كثير التنكر له، إذ يرى فى محاربته محاربة للحركة الوطنية، لأن الوفد أقل الأحزاب الحالية تهادناً مع المستعمر وأكثرها استناداً إلى الشعب. فلم يكن الوفد يصل إلى الحكم إلا تحت ضغط الحركة الوطنية على الاستعمار كما حدث فى عام ١٩٢٤، أو تحت ضغط ظروف دولية تهدد كيان الاستعمار فى مصر تضطر المستعمر أن يلتجئ إلى الوفد

استرضاء للشعب كما حدث فى عام ١٩٤٢ حينما كان روميل عند أبواب العلمين، وإما تحت ضغط هذين الظرفين معاً كما حدث فى عام ١٩٣٧. وكان الشعب يعلق الآمال الكبار على الوفد كلما وصل إلى الحكم، لكن سرعان ما تخيب آماله إذ يرى الوفد لا يحقق له من المصالح إلا القليل التافه، فينتهز الاستعمار فرصة الانفصال بين الوفد والشعب فيعود إلى التنكر له ويقصى الوفد عن الحكم، فلا تثور ثائرة الشعب لهذا الإقصاء، لكن التجارب القاسية تأبى إلا أن تبرهن له على أن الأحزاب الأخرى أكثر الأحزاب بطشاً به وأبعدها عن تحقيق مصالحه وأشدها تهادناً مع المستعمر وتحقيقاً لمطامعه، وهكذا استطاع الاستعمار أن يعبث بحقوق الشعب، وأن يهزأ حتى بشروط المعاهدة التى قطع على نفسه دعمها واحترامها.

فليست المسألة إذن مسألة معاهدات تعقد أو استقلال اسمى، وإنما الاستقلال الحقيقى معناه حكومة ديمقراطية تستند إلى الشعب وتحرص كل الحرص على أن يكون هذا الاستقلال وسيلة للارتفاع بمستوى المعيشة للجماهير وزيادة تقدمها ورفاهيتها.

فإذا لم تستند الحكومة فعلاً إلى الشعب على أساس برنامج ديمقراطى يتسع نطاقه باستمرار وتأخذ فى تنفيذه تنفيذاً جدياً، فمعنى هذا انفصالها عن الشعب وفقدانها لثقته واستحالة بقائها فى الحكم إلا بالاستناد إلى قوة خارجية، وبذا يفتح الباب على مصراعيه للمؤامرات والمكائد

الاستعمارية.

فالبرنامج الديمقراطى الداخلى - على هذا - هو أولاً الهدف الرئيسى للاستقلال، وهو ثانياً الوسيلة اللازمة للكفاح على تحقيق هذا الاستقلال، وهو ثالثاً السبيل الوحيد للمحافظة على هذا الاستقلال.

فما هو إذن هذا البرنامج الذى يمكن أن ترتضيه الأغلبية الساحقة من الشعب عماله وفلاحيه وطلبته ومثقفيه وصغار موظفيه؟

هذا البرنامج الذى أصبح ضرورة قومية ملحة يجب أن يكون قوامه ديمقراطيات ثلاث: (ديمقراطية اقتصادية، وديمقراطية سياسية، وديمقراطية اجتماعية).

١. ديمقراطية اقتصادية

(أ) الصناعة والعمال :

إن أساس الديمقراطية الاقتصادية إنما هو الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير، ومصر الزراعية لا تستطيع أن تؤدى هذه الرسالة على الوجه الأكمل، فيجب أن يكون الهدف الأول للحكومة الديمقراطية تصنيع البلاد تصنيعاً شاملاً وفق برنامج مرسوم يحاسبها الشعب على تنفيذه، ويجب أن يوازن هذا البرنامج موازنة دقيقة بين الصناعات الثقيلة كصناعات الكهرباء والحديد والصناعات الكيميائية

الكبيرة واستخراج المعادن، وبين الصناعات الخفيفة كصناعات الأغذية والملابس، وأن يربط فيه بين الصناعة والزراعة بحيث يهتم بالصناعات التى تعمل على تقدم الزراعة كصناعة الأسمدة والآلات الزراعية الميكانيكية.
وعلى الحكومة الديمقراطية أن تتبع سياسة مالية جريئة لتمويل هذه الصناعات لتحقيق برنامج صناعى ضخم، فتفرض ضرائب تصاعدية على رءوس الأموال والدخول بعد حد معين، ضرائب تزداد وطأتها كلما ازدادت هذه الدخول، كما يجب أن تعقد أكبر ما يمكن عقده من قروض داخلية، وأكبر ما يمكن أن تحصل عليه من قروض خارجية من خلال البنك الدولى المزمع إنشاؤه مادامت لا تمس سيادة البلاد، إذ إنه لا خطر مطلقاً من عقد هذه القروض مادامت تنفق على صناعات من شأنها أن تنهض بمستوى البلاد الاقتصادى.

وإنها لضرورة اقتصادية ملحة أن تكون نهضتنا الاقتصادية نهضة ديمقراطية صحيحة، وذلك بأن تكون الصناعات المهمة الكبرى ملكا للدولة تديرها لمصلحة الشعب لتزيد من قوته الشرائية ورفع مستواه الاجتماعى.

وكى يتحقق هذا بصورة قاطعة يجب أن يشترك مندوبو العمال والفنيين فى إدارة المصانع جنباً إلى جنب مع مندوبى الحكومة وموظفيها، إذ لو تركت هذه الصناعات فى أيدى حفنة من الأفراد لانقلبت إلى صناعات احتكارية تعمل على استغلال العمال استغلالاً جشعاً فى سبيل انتفاخ جيوب أصحابها بأرباح ضخمة، وعندئذ يصطدم الاقتصاد المصرى

بعقبات خطيرة، إذ لن تجد منتجات هذه الصناعات سوقاً داخلية كبيرة بسبب الفقر المدقع للجماهير، والثراء الفاحش لحفنة من كبار رجال المال والصناعة، فيصبح ضرورة ملحة لاقتصاد مصر وجود أسواق خارجية تصرف فيها منتجاتها، وإذا لم نجد هذه الأسواق أصيب اقتصادنا القومى بكارثة لا قبل لنا باحتمالها. كما يجب على الحكومة أن تستولى على جميع الشركات التى انتهت مدة امتيازاتها، وأن تحول إدارتها جميعاً إلى إدارة تعمل لخدمة الشعب المصرى، لا لاستغلاله وامتصاص دمائه.

ولا يفتأ بعض الرجعيين يرددون نغمة قديمة، وهى أن تأهيل الصناعة فى بلد كمصر (أى جعلها ملكا للدولة) إنما هو إجراء اشتراكى أو شيوعى أو غير ذلك من الأسماء، متناسين أن هذا مطلب ديمقراطى قديم، أخذت به كثير من البلاد الرأسمالية، وأن الحكومة المصرية بوضعها الحالى تملك مشروعات مهمة كبرى كالسكك الحديدية، والتليفونات، ولا يمكن أن تسمى الحكومة المصرية بنظامها القائم حكومة اشتراكية أو شيوعية بأى حال من الأحوال، ويأبى بعض المتعصبين إلا أن يتهموا الحكومة المصرية بأنها عاجزة عن إدارة مثل هذه الصناعات الكبرى، متناسين مرة أخرى أن إدارات كبرى كالسكك الحديدية والبريد لا تقل فى كفاءتها - إن لم تزد - عن إدارة كثير من الشركات.

وإن كان ينقصها شىء فإنما هى الروح الديمقراطية واشتراك العمال وصغار الموظفين فى توجيهها بآرائهم

وبخبرتهم وبما لهم من قدرة على الابتكار والاختراع.

ولا يعنى تأهيل الصناعات مطلقاً عدم تشجيع المشروعات الفردية أو الاستحواذ على مال الأفراد من منشآت قائمة، إذ إن هناك فى ميادين الاقتصاد المصرى متسعاً للمنشآت الفردية والحكومية. فالنظام الرأسمالى فى مصر يستطيع أن يلعب دوراً كبيراً فى نهضتها بشرط أن توجهه وتشرف عليه حكومة ديمقراطية صحيحة تزداد ديمقراطيتها زيادة مطردة، ويزداد نصيب الشعب فى الاشتراك فى إدارة دفة شئونه السياسية والاقتصادية زيادة مطردة.

وقد أصبح ضرورة ملحة أن تعمل الحكومة الديمقراطية على إنماء الحركة العمالية ورفع مستوى معيشة العمال وتحسين ظروف عملهم، وذلك:

(١) بتشجيع النقابات على أوسع مدى ممكن، وتكوين اتحاد عام لهذه النقابات ممثلاً لها تمام التمثيل، وتشجيعها بكل الوسائل على الاشتراك الفعلى فى مسائل البلاد السياسية الكبرى.

فقد أصبح العمال اليوم قوة رئيسية يجب الاعتماد عليها فى الكفاح ضد الاستعمار وضد كل محاولة من جانب ديكتاتورية رجعية أو فاشية مقنعة لقلب نظام الحكم البرلمانى، وكل برنامج وطنى اليوم لا يجعل على رأس بنوده تقوية اتحادات العمال ومنظماتهم ولا يسمح لهم بالاشتراك الفعلى فى السياسة، إنما يخدم بطريق مباشر قضية

الاستعمار، وذلك بإغفال القوة الرئيسية اتى تستطيع أن تحقق الاستقلال كاملا.

(٢) ويجب آن يعطى لهذه النقابات حق الإضراب وحق العقود الجماعية، حتى لا يستطيع صاحب العمل الفردى أن يزيد من استغلاله للعمال عن طريق العقود الفردية التى لا تكافؤ فيها بين الطرفين، وأن تحسين الأجور أمر رئيسى مهم إذا ما أردنا نهضة قومية شاملة، إذ إنه سيزيد من قوة سوقنا الداخلية فيستطيع أن تمتص معظم منتجاتنا الصناعية، فضلاً عن أنه الوسيلة الوحيدة اليوم لرفع مستوى المعيشة للشعب [illegible]مه الاجتماعى.

(٣) ويجب أن تحدد ساعات العمل بأربعين ساعة فى الأسبوع، إذ إن فى ذلك محافظة على أثمن مورد من موارد الثروة فى البلاد وهو العامل الإنسانى، وفى هذا التحديد محافظة على صحة عمال مصر وتجديد لنشاطهم وكفالة وقت فراغ يتيح لهم أن يوسعوا مداركهم فيستطيعون أن يسهموا فى خدمة البلاد فى شتى مناحيها السياسية والاجتماعية. كما يجب أن يحصل العامل على إجازة يوم فى الأسبوع وإجازة سنوية لا تقل عن أسبوعين بأجر كامل، ولا يمكن آن يكون فى هذا أقل أضرار بالاقتصاد القومى كما أثبتت تجارب الأمم الأخرى، فكلما قلت ساعات العمل للعامل، ازدادت قدرته وكفايته الإنتاجية.

(٤) ولابد من وضع برنامج كامل يؤمن فيه العامل ضد

البطالة والشيخوخة والمرض وحوادث العمل، مما يجعل العامل أكثر اطمئناناً على مستقبله، وأكثر تعلقاً ببلاده، وأقوى فى الدفاع عن استقلالها والذود عن حياضها.

ونحب أن نزيل من بعض الأذهان المخاوف التى تستبد بهم عندما يرون نمو الحركات العمالية فى مصر فيحاولون التضييق عليها، ظناً منهم أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق مصالحهم، لأن الموقف الدولى والاتجاه العالمى بأكمله قد فتح باباً جديداً للتعاون الصادق بين كل الراغبين فى الحرية والمؤمنين بالديمقراطية، تعاوناً يراد به رفع مستوى الجماهير، وحل ما ينشأ من مشاكل بوسائل سلمية دون الالتجاء إلى العنف. فكثير من الرأسماليين الديمقراطيين فى أمريكا وبريطانيا وغيرهما أصبحوا يرون أن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على مصالحهم هى الوفاق مع الطبقة العاملة والأحزاب العمالية والتعاون معها على حل المشكلات القومية المشتركة بما يعود على الأغلبية الساحقة من الشعب بالخير العميم.

فعلى الرأسماليين المصريين ألا يكونوا أقل تنوراً من زملائهم الأمريكيين والبريطانيين، ولا أقل ديمقراطية منهم.

(ب) الزراعة والفلاحون :

إن المشكلة الزراعية لهى من أعقد المشاكل المصرية، إذ إنها تمس عن قرب الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى

اليوم، ويجب أن نواجهها فى صراحة وعزم، وإذا لم تحل هذه المشكلة حلاً يحقق المصالح الجوهرية للملايين من الفلاحين، فكل استقلال تحصل عليه مصر إنما هو استقلال سطحى، وكل ديمقراطية يتحدثون عنها إنما هى ديمقراطية للأقلية وديكتاتورية فوق الأكثرية، تخفى وراءها أبشع أنواع الاستغلال التى ورثناها أجيالاً فوق أجيال، فيجب أن يكون لنا برنامج زراعى ديمقراطى يشمل:

١ - إصلاح أكبر ما يمكن إصلاحه من الأراضى وتحسين نظام الرى والصرف فى كافة أنحاء البلاد.

٢ - يجب أن يتناول هذا البرنامج الديمقراطى مسألة الملكية الكبيرة، فالملكية الكبيرة أثر من آثار الإقطاع والتخلص من آثار الإقطاع شرط أساسى لكل استقلال كامل، إذ إن أكثر الناس تعاوناً مع المستعمر هم رجال الإقطاع. لأنهم لا يخشون شيئاً بقدر خشيتهم نمو الحركات الشعبية، وهم يفضلون استعماراً باقياً ليعاونهم على استغلال الشعب عن استقلال قد يهدد سلطانهم. وعلى هذا يجب إعادة توزيع الملكية الزراعية باستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة بعد حد معين وتوزيعها مع الأراضى الحكومية وأراضى الأوقاف على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين، ومثل هذا الإجراء كفيل برفع مستوى المعيشة للفلاحين، وكفيل بأن يشعرهم بمصريتهم وبأن أرض مصر إنما هى أرضهم، فإذا ما دعا داعى الوطن هبوا جميعاً رجلاً وامرأة

مكافحين فى سبيل حرية بلادهم، إذ إن سلب هذه الحرية معناه سلب الأرض التى اكتسبوها لتصبح حرية بلاده وملكية أرضهم قضية واحدة.

٣ ـ ولكن لا يجوز أن يؤدى هذا التوزيع إلى تفتيت الملكية وحرمان البلاد من فوائد الإنتاج الكبير فى الزراعة، فيجب أن يشجع الفلاحون على استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى الإنتاج الزراعى، وتوظيف الفنيين الزراعيين والانتفاع بالآلات الزراعية، وذلك بمساعدتهم على تكوين جمعيات تعاونية للإنتاج الزراعى تمدها الحكومة بالقروض والآلات، فإذا ما ساد هذا النظام التعاونى فى الإنتاج حلت مشكلة من أكثر المشاكل تعقيدا فى مصر حلاً أوليا يكفل للشعب المصرى ثروة قومية متزايدة، وتقدماً اجتماعياً مستمراً.

٤ ـ ويجب أن تشجع الجمعيات التعاونية للاستهلاك وغيرها من الجمعيات التعاونية الأخرى، على أن يعدل قانون التعاون بحيث يشترك فى إدارة هذه الجمعيات ممثلون للعمال الزراعيين وصغار الملاك اشتراكاً فعلياً يضمن توجيهها لصالح الشعب وينقذ الفلاح من استغلال المرابين والوسطاء، ويمكنه من بيع منتجاته بأسعار معقولة.

٥ ـ ويجب أن يطبق على العمال الزراعيين ما يطبق على العمال الصناعيين من حق تكوين نقابات للأجراء، واتحادات لهذه النقابات، ومن ضمانات اجتماعية مختلفة، فلا يجوز بأى حال من الأحوال أن تحول القوانين العمال الزراعيين من

حقوقهم الأولية، ولا أن تحول بينهم وبين تنظيم صفوفهم ليدفعوا عن أنفسهم طغيان كبار الملاك وظلم كبار المستأجرين.

٦ - وعلى الحكومة أن تتحمل تبعة الديون العقارية الواقعة على صغار الملاك فتخلصهم بذلك من عبء استغلال استعمارى بشع يثقل كاهلهم ويهدد حاضرهم ومستقبلهم، وتستطيع الحكومة أن تسوى مسألة هذه الديون مع البنوك العقارية المختلفة، مع مراعاة أن هذه البنوك قد حصلت فى كثير من الأحوال على أقساط كثيراً ما زادت عن الدين الأصلى، فى حين أن الدين لازال باقياً بسبب الفوائد الفاحشة.

٧ - ولا يصح أن نغفل فرض ضريبة تصاعدية على الملكيات القائمة بالنسبة لدخولها مع إلغاء الضريبة عن صغارهم، وذلك تحقيقاً للعدالة الاجتماعية بين الطوائف المختلفة من الفلاحين.

ونحب أن ننبه الأذهان إلى أن توزيع الملكية الإقطاعية لا يمكن أن يسمى إجراء شيوعياً أو اشتراكياً، فقد سبقتنا إليه فرنسا فى عام ١٧٨٩، وهو مطلب ديمقراطى عادل تنادى به الدول الرأسمالية القائمة، وقد حققه بالفعل عدد كبير منها كبولندا وبلغاريا ورومانيا وغيرها.

٨ - ولابد من سياسة شاملة لإنهاض القرى بتوفير وسائل الصحة والثقافة وأسباب المدنية كى تسد الهوة الساحقة ما

بين حياة القرية والمدينة، وكى تنتشل الأغلبية العظمى من الفلاحين المصريين مما هم فيه من جهل وتأخر، وكى يتمتعوا بحياة لائقة بالإنسانية.

(جـ) مرتبات الموظفين :

ولابد من حد أدنى لمرتبات مستخدمى الحكومة بكافة ألوانهم مدنيين وعسكريين، يوفر معيشة إنسانية لهم، ولابد من حد أعلى يقلل من الفروق الضخمة بين صغار المستخدمين وكبارهم، تلك الفروق التى تجعل من الموظفين فئتين: فئة تشكو الجوع والحرمان، وأخرى تشكو التخمة والترف.

هذه هى أسس صحيحة للديمقراطية الاقتصادية تتصل أوثق الاتصال بالكفاح ضد الاستعمار والمحافظة على الاستقلال، وبرنامج اقتصادى كهذا تقطعه الأحزاب الديمقراطية عهدا عليها وتقبل أن يحاسبها عليه الشعب، كفيل بأن يجعل للفظة الاستقلال معنى حسياً ومضموناً واقعياً، يشحذ همم الجماهير للنضال نضالاً لا يمل ولا يفتر فى سبيل تحقيق هذا الاستقلال.

٢.ديمقراطية سياسية

(أ) نظام الحكم :

تتمثل الديمقراطية السياسية فى التمسك بالنظام البرلمانى ومحاربة كل محاولة للعبث به ودفع كل كيد

ديكتاتورى يوجه له، ولكن الديمقراطية البرلمانية فى مصر فى مسيس الحاجة إلى توسيع نطاقها برفع كل قيود مالية عن الانتخاب والترشيح لمجلس النواب والشيوخ، على أن يكون الانتخاب هو القاعدة العامة فى جميع نواحى الحياة البرلمانية، وأن يكون لكل مواطن رجلاً كان أم امرأة مدنياً كان أم عسكرياً الحق فى أن ينتخب فى سن الثامنة عشره، وأن يُنتخب بمجرد بلوغه سن الحادية والعشرين.

وقد أصبح واجباً أن تعم الأساليب الديمقراطية كافة ألوان الحياة المصرية، فيكون للقرية حق انتخاب دورى لعمدها ومشايخها ومجالسها القروية دون أى قيود مالية أو عقارية، ويكون لكل مدينة مجلسها البلدى منتخباً انتخاباً دورياً حراً من جميع سكانها دون أى قيود مالية أو جنسية أو طائفية.

يجب أن تمتد هذه الديمقراطية إلى العمال والطلبة ومستخدمى الحكومة، فيكفل الدستور لهم ولجميع منظماتهم حق التدخل والاشتراك الفعلى فى الأمور العامة والسياسية، حتى يستطيعوا المساهمة بنصيب وافر فى الحركة الوطنية دون عائق من قبل القانون أو التشريع. ومن حق الطلبة أن يكون لهم ممثلون منتخبون للاشتراك فى إدارة مدارسهم وجامعاتهم، وأن يعاد لهم فوراً حق انتخاب ممثليهم فى اتحادات كلياتهم والاتحاد العام للجامعة.

وإنه لخطأ فاحش أن نتصور أن النظام الديمقراطى فى الحكم إنما يقتصر على مجرد قيام النظام البرلمانى. فالنظام البرلمانى وحده ديمقراطية مبتورة ناقصة إن لم تصحبها ديمقراطية فى كافة ألوان الحياة، ومن التناقض أن يكون لنا نظام برلمانى بينما يبقى نظام الإدارة فى القرية والمدينة والجامعة والمدرسة أقرب ما يكون إلى الأساليب الإقطاعية والديكتاتورية، وإنه لمن النقص المشين أن نعطى للفلاح حق انتخاب ممثلين له فى الشئون العامة والسياسية، ونحرم عليه هذا الحق فى الشئون اليومية التى تتصل أوثق اتصال بمصالحه المعيشية الجوهرية.

ولا يجوز أن نقصر فهمنا للديمقراطية على مجرد انتخاب الشعب لممثلين له فى كافة ألوان الحياة، ولكن يجب أن نضمن قيام هؤلاء الممثلين بمسئولياتهم وتحقيقهم لرغبات الجماهير ولن يتأتى هذا إلا إذا اعترف الدستور للشعب بحق سحب أى ممثل فى أى وقت إذا ثبت له عبثه بمصالحه أو التهاون فيها.

والاستعمار يحس دائماً بخطر الأسلوب الديمقراطى فى الحكم، لذا نراه يعمل على حصره فى أضيق حدود ممكنة، إذ إنه يعرف أن هذا الأسلوب كفيل بتجميع قوى الشعب وتنظيمها ودفعها إلى الحياة السياسية فى قوة وعنف. فالفلاح الذى ينتخب عمدته، والطالب الذى يشترك فى إدارة الجامعة والنقابة التى دخلت فى السياسة، تستطيع جميعها أن تناقش ممثليها الحساب وأن تستجزهم وعودهم

التى قطعوها على أنفسهم فى أثناء الحملة الانتخابية، وسرعان ما يتبين لكافة الشعب أن العقبة الأولى فى سبيل تقدمه فى شتى نواحى الحياة هى الاستعمار وأذنابه الخونة من المصريين، فينقلب قوة جارفة ثائرة لا قبل للاستعمار بدفعها. كما أن الشعب الذى تعود على الأسلوب الديمقراطى فى الحكم، سواء كان ذلك فى القرية أو المدينة أو فى المدرسة أو فى الحكومة يصبح من الصعب على الاستعمار أو أعوانه أن يعتدوا على أى حق من حقوقه التى اكتسبها فى كفاحه الطويل، أو أن يحولوا دون تكتله وتجميع صفوفه فى نضاله ضد الاستعمار والظلم والاستعباد.

ولقد أصبح تعميم الأسلوب الديمقراطى فى الحكم فوراً وعلى أكبر نطاق ممكن، ضرورة ماسة لإشراك الملايين الغفيرة وتنظيمها فى الحركة الوطنية على نطاق لم تشهده مصر من قبل لشرح القضية الوطنية والربط ما بين المصلحة اليومية للجماهير وضرورة التخلص من الاستعمار، كما تصبح هذه الحملات الانتخابية المستمرة وسيلة فعّالة لتنظيم صفوف الشعب وتكتيله فى الكفاح ضد الاستغلال والاستعباد بكافة ألوانه.

(ب) الفاشية عدوة الاستقلال :

وقد انتشرت فى مصر حركات فاشية تتخذ مرة شعاراً دينياً، وتتستر مرة أخرى وراء نعرة قومية متطرفة ضمنتها

وصاياها العشر المزعومة، وقد استطاعت مع الأسف الشديد أن تخدع كثيراً من شباب مصر المثقف وبعض العمال، هذه الهيئات والجماعات ضررها مباشر على قضية الاستقلال الوطنى:

أولا: لأنها عدو لدود للأسلوب الديمقراطى فى الحكم، وقد بينا بالتفصيل كيف أن هذا الأسلوب ضرورة حيوية للتخلص من الاستعمار والمحافظة على الاستقلال.

ثانيا: لأنها بإثارتها للنعرة الدينية ومعاداتها للأقليات تصرف أنظار الشعب عن المكافحة ضد عدوه الأول وهو الاستعمار، وتحول نضاله إلى مجرى خطر تحارب فيه الأكثرية الأقلية، فترتمى بسببه الأقلية فى أحضان المستعمر وينقلب بواسطته الصراع الخارجى إلى صراع داخلى، وإن هذا لإجراما فى حق الوطن وخيانة كبرى لقضية الاستقلال.

ثالثا: لأنها تحاول أن تصرف الشعب عن النضال الأول ضد الاستعمار البريطانى إلى هوة المخاوف من مطامع مزعومة موهومة للاتحاد السوفيتى أو غيره من الأمم الصديقة، التى يجب أن نخطب ودها لتعاوننا على تحقيق استقلالنا، ونرى مثلاً حياً لهذا فى كتابات محمد صبيح السكرتير السابق لحزب مصر الفتاة، فتراه يمتدح الاستعمار البريطانى فى كتابه «تشرشل»، ثم تراه يهاجم الاتحاد السوفيتى فى كتابه «روسيا»، هذا مثل حى للعقلية الفاشية التى تأبى إلا أن تكون ذنباً لهذا الاستعمار أو ذاك، فبينما كانوا بالأمس يدعون فى وقاحة إلى الاستعمار النازى، تراهم

اليـوم بعـد القـضـاء على الفـاشـيـة يرتمون فى أحـضـان الاستعمار البريطانى تحت ستار خطر موهوم لا جود له.

رابعـا: ولأنه لو قـدر لهـا أن تصل إلى الحكم بمسـاعـدة الاستـعـمـار البـريطانى وأعوانه الرجعيـين المصـريين، تحت ستـار نعـرة دينيـة متعصبـة أو تظاهـر وطنى متطرف، فإنما تحرم مصـر من عطف شعوب العـالم المتحدة التى صممت على أن تقـضى على الفـاشـيـة فى كل ركن من أركـان العـالم، كما يتضح ذلك من موقفها بالنسبـة لفرانكو. فقيام حكومة فاشية أو شبه فاشية فى مصر إضعاف كبير للحركة الوطنية وتأخير لها عن تحقيق أهدافنا القومية.

لذا فإن كفاحنا ضد الفاشية المصرية هو جزء لا يتجزأ من كـفـاحنـا ضـد الاسـتـعـمـار الذى نراه يؤيد بكل الوسـائل المالية وغير المالية جميع هذه الهيئات، سواء كان اسم حزب أو اسم هيئة دينيـة، مستفيدا من نموها، إذ إن كل همها هو تدعيم لأركان الاستعمار فى مصر، فيجب أن ينص الدستور المصرى على عدم قانونيـة الهيئات والأحزاب الفاشية، وعلى الحكومة الديمقراطية أن تحل جميع منظماتها القائمة وأن تحول دون الفاشـيين والترشيح للانتخابات حتى لا يكونوا أصبع الاستعمار فى توجيه سياسة الدولة.

(جـ) الأداة الحكومية :

إن نوع الأداة الحكوميـة وطريقـة تنظيمـهـا مـتصلة أوثق

الاتصال بقضية الاستقلال، فأداة الحكم فى دولة مستقلة أو فى مستعمرة أو دولة تابعة، وأداة الحكم فى كل بلد راغب فى الاستقلال يجب أن تتعدل تعديلاً جوهرياً يساعد الحركة الوطنية ولا يقف حجر عثرة فى سبيلها.

فيجب أن نطهر الجيش والبوليس من جميع العناصر المصرية الخائنة المعاونة مع الاستعمار والتى يستطيع الاستعمار بواسطتها أن يستخدم جيشنا وبوليسنا فى كبت الحركة الوطنية، ففرض لازم على أية حكومة ديمقراطية أن تنتهز أول فرصة للقيام بهذه المهمة الخطيرة بمجرد استيلائها على الحكم، كما يقتضى عليها أن تكون الجيش والبوليس المصريين فى أسرع وقت ممكن على أسس شعبية، وذلك بإزالة الفوارق التى تحرم الجماهير الشعبية من الوصول إلى مراكزها العليا، الأمر الذى يجعل البوليس والجيش قوة فوق الشعب ومعارضة لأمنياته وألعوبة سهلة فى يد المستعمر، بدلا من أن تكون من الشعب وفى خدمة الشعب.

ويجب أن تطهر الأداة الحكومية من آثار الاستعمار حتى تصبح هذه الأداء خادمة للشعب لا سيدته، ويكون للشعب حق الشكوى وحق الاستماع الفعلى إلى شكواه بحيث يترتب على هذا رفت أى موظف يثبت عبثه وتعطيله لمصالح الشعب، وقد أصبح لزاماً أن تطهر الأداة الحكومية من كافة العناصر الأجنبية والمصرية التى كانت وما تزال تخدم مصالح الاستعمار المتعارضة مع مصالح الشعب، كما أصبح

واجباً أن يكون أساس التعيين والترقية الكفاءة الشخصية لا المحاباة، الخدمة الصادقة للجمهور لا مجرد الأقدمية، وأن توزع الأعباء الحكومية على الموظفين توزيعاً عادلاً، وأن تبسط الإجراءات الحكومية، وأن تستخدم أحدث الأساليب العلمية والفنية فى إدارتها حتى تتوافر لديها الكفاءة اللازمة لإدارة شتى مناحى الحياة المصرية، وأن يشجع كل ابتكار وتجديد من جانب الموظفين بالترقية والمكافأة المادية.

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تستمر الأداة الحكومية أداة ديكتاتورية للرئيس مطلق السلطان على مرءوسيه، فالأسلوب الديمقراطى فى الحكم يتطلب أن يكون لكل هيئة حكومية مجلس أعلى، تمثل فيه كافة طوائف المستخدمين عن طريق الانتخاب الدورى، ويقوم هذا المجلس بالنظر فى أمر التعيينات والترقيات والشكاوى وغيرها من الشئون الخاصة بهذه الهيئة.

فمثل هذا التعديل الجوهرى فى الأداة الحكومية كفيل بأن يجعل منها قوة كبيرة تخدم الحركة الوطنية، وتحرص على الاستقلال والحرية.

(د) الحريات العامة :

إن حركة قومية شاملة لا يمكن أن تقوم فى قوة تكفل لها النجاح والتخلص التام من الاستعمار فى بلاد يعتدى فيها على حقوق الإنسان الأولية، وتكبت فيها حرية الرأى

والعقيدة والاجتماع والنشر والصحافة والمظاهرات، وتهدر فيها الكرامة بانتهاك حرمة المساكن وحرمة الأفراد. فكبت هذه الحريات هو الوسيلة التى يستخدمها المستعمر فى ظل الحكومات الرجعية للحيلولة بين الشعب وبين معرفة ما يدور فى بلاده وما يجرى فى العالم، ولتشويه الأخبار للشعب بما يناسب الاستعمار وأذنابه الرجعيين. وفى الحد من هذه الحريات حرمان الشعب من حقه المشروع فى التكتل والتنظيم وجمع الصفوف، وهى الأمور التى تعتبر رئيسية وجوهرية فى الكفاح ضد الاستعمار.

وإذا ذكرنا أن معظم القوانين المتعلقة بالحريات العامة قد صدرت فى ظل الاستعمار فى مراحله الأولى، تبين لنا فى جلاء ووضوح أنها جريمة وطنية كبرى، وخيانة صارخة لقضية الحرية المصرية ألا تكفل هذه الحريات فورا وعلى أوسع نطاق ممكن للشعب المصرى. فتحطيمَ أغلال الاستعمار والاستعباد لا يمكن أن يتم مطلقاً دون كفالة هذه الحقوق الأولية والحريات الرئيسية. ففى كفالتها تحرير للحركة الوطنية من القيود التى تكبلها، وإن حكومة تخشى الشعب وتخشى حرية القول والاجتماع والنشر لا تخدم غير قضية الاستعمار، ولا يمكن أن يوكل إليها أمر المقاومة لتحقيق الاستقلال.

يتضح لنا مما تقدم أن الديمقراطية السياسية كالديمقراطية الاقتصادية، إحدى الدعائم الرئيسية للحركة الوطنية.

٣.ديمقراطية اجتماعية

أ ـ التعليم

لن يكون الاستقلال كاملاً إلا إذا دعم بنظام تعليم يضمن التقدم الثقافى المطرد لجماهير الشعب المصرى. فالجهل عدة قوية فى يد الاستعمار، والاستعمار عدو للثقافة الصحيحة، نصير الأمية والتأخر، وطالما بقى الشعب المصرى فى أغلال الجهل، وطالما بقيت الثقافة المصرية بعيدة عن التيارات الفكرية والسياسية الحديثة فسيجد الاستعمار مرتعاً خصيباً ينفث فيه سمومه الفكرية، مثيراً نعرات طائفية أو دينية، مؤيداً أفكاراً رجعية، محاولاً بذلك أن يضلل الشعب عن مقصده الأسمى ألا وهو التخلص من نير الاستعمار، وعلى هذا يجب:

أولا: أن نرفع عن مصر سبة الأمية وذلك بأن يقضى عليها قضاء سريعاً حاسماً يشترك فيه جميع المثقفين والطلاب والحكومة، باعتبار أن هذا أسلوب من أساليب الجهاد القومى الذى لابد منه.

ثانياً: فتح باب التعليم على مصراعيه مجاناً للجميع فى شتى مراحله، وإقامة شبكة واسعة النطاق من المدارس الفنية والجامعات الشعبية فى شتى أنحاء البلاد حتى يمكن أن ينتفع الوطن بجميع المواهب التى قبرها الاستعمار دون تمييز بين فقير وغنى.

ثالثا: فتح باب الانتساب على مصراعيه لكل راغب فى

الالتحاق بمعهد من المعاهد، حتى لا يقضى بالحرمان على طائفة كبيرة من طوائف الشعب عمالاً وموظفين ومدرسين إلزاميين وغيرهم من استكمال ثقافتها وإنماء مواهبها.

رابعا: الربط والتنسيق بين المشروعات التعليمية والمشروعات الاقتصادية، حتى يوجه نظام التعليم إلى سد حاجاتنا القومية والاقتصادية، وحتى لا يفرض على الخريجين شغل وظائف لا تتفق مع مواهبهم ومؤهلاتهم.

خامسا: تطهير التعليم من آثار الاستعمار القوية التى لازالت عالقة به، فيربط ما بين التعليم والحياة الاجتماعية ربطاً وثيقاً، وتدخل فى برامجه الثقافة السياسية، ويطبع الأطفال والتلاميذ والطلبة بطابع الحرية والشجاعة الأدبية والوطنية الصادقة.

سادسا: تعويد الطلبة على الاشتراك الفعلى فى إدارة مدارسهم وجامعاتهم، حتى تعم معاهد التعليم روح ديمقراطية صحيحة، وحتى يتعود شباب مصر مبكراً الأسلوب الديمقراطى فى شتى نواحى حياتهم اليومية.

هذه أمور رئيسية للتخلص من آثار الاستعمار العسكرى والثقافى.

ب ـ الصحة

إن الشعب المريض الهزيل لا يستطيع مطلقاً أن يحتفظ باستقلاله، وإذا ما هدد هذا الوطن معتدى كان المرض

والهزال حائلين له عن الدفاع عن بلاده كما يجب، وإن مصر لفى حاجة ماسة إلى نهضة صحية من الدرجة الأولى، فالأغلبية الساحقة من سكانها قد أنهكتها الأمراض المستوطنة مما أصاب الثروة القومية بخسارة جسيمة فى أعلى مصادرها ألا وهو العمل الإنسانى. ولاشك أن من أهم العوائق دون نهضة اجتماعية وصحية شاملة هو ضعف الثروة القومية، والسبب الرئيسى فى ضعف الثروة القومية هو وجود الاستعمار، فالتخلص من الاستعمار هو الشرط الجوهرى لنهضة اقتصادية وطنية شاملة.

ولا يصح أن تقوم سياستنا الصحية على الارتجال، ولا يجوز أن ننسى أن هناك نوعين من الطب: طب علاجى وطب وقائى، وأن أى مشروع يغفل ناحية منهما إنما هو مشروع مشوه مبتور، والطب الوقائى له نواح ثلاث:

أولها: ما يتصل بحالة الجماهير الاجتماعية. فالحكومة التى تتهاون فى أمر توفير غذاء كاف وماء نقى ومسكن صحى وكساء يليق بالإنسانية لجماهير الشعب، إنما تجرم فى حق هذا الشعب.

وثانيها: ما يتصل بردم البرك والمستنقعات وتطهير مياهات الجراثيم والأمراض.

وثالثها: تنظيم زيارات طبية منتظمة من الأطباء والزائرات الصحيات للأصحاء أنفسهم، حتى يتمتع كل مصرى ومصرية برعاية صحية تقيه شر المرض قبل وقوعه.

وأن إنفاق الملايين على طب علاجى دون الاهتمام إطلاقا

بالناحية الوقائية، إنما هو تضييع لجهود لا تؤتى ثمارها المرجوة. فالمبالغ الطائلة التى أنفقت على مستشفيات الإنكلستوما دون أن توفر أسباب الوقاية لم تحل دون ازدياد عدد المصابين بهذا المرض الوبيل!

وأما الطب العلاجى فإن من واجب الحكومة الديمقراطية أن تعمم المستشفيات والمصحات بجميع أشكالها على أوسع نطاق ممكن، يكون العلاج فيها مرتبطاً بنظام تأمين صحى إجبارى يكفل لجميع أفراد الشعب علاجاً دون مقابل، ويضمن المساواة فى الرعاية والعناية الطبية لكل مصرى ومصرية، ويجب أن يرفع عن مهنة الطب سبة أن تكون وسيلة للثراء والاستغلال على حساب الملايين من الجماهير المصرية. ومكان الأطباء جميعاً هو فى المستشفيات والمنشآت الحكومية، لا فى عيادات خاصة ينسى فيها الأطباء أن مهمة الطب هى القضاء على الأمراض لا الإبقاء عليها لتكون مورداً للثراء. ويجب أن يشجع الأطباء على ما يبذلونه من جهود وعلى ما يقومون به من أبحاث بأن تكون هذه الأبحاث وتلك الجهود أساس الترقيات والعلاوات.

هذه هى السياسة الصحية التى تليق بشعب حر مستقل.

ولا يصح أن ننسى أن هذه السياسة الصحية لابد لها أن تتمشى جنباً إلى جنب مع النهضة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد فى مشروع عام موحد، مضمونه الكفاح ضد الاستعمار والمحافظة على الحرية والاستقلال.

جـ - مساواة الجنسين

إن ما تتمتع به المرأة من حرية ومساواة لهو أحد المقاييس الرئيسية لحرية الشعوب. فالمرأة المستعبدة لا توجد إلا فى مجتمع مستعبد، وحرمان المجتمع المصرى من الانتفاع بمواهب وكفاءة نصف سكانه أو ما يربو على النصف لهو جريمة فى حق البلاد والاستقلال، إذ يحرم الحركة الوطنية من عنصر رئيسى لا يقل خطورة عن الرجل، فيجب أن تسير المرأة المصرية جنباً إلى جنب مع المصرى فى كفاح البلاد التحريرى، وفى بناء المجتمع المصرى المقبل. وكى يتحقق هذا لابد من أن يعلن فوراً المساواة التامة بين المرأة والرجل فى شتى نواحى الحياة العامة، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية. ويجب أن تكفل للمرأة ممارسة هذه الحقوق بتخفيف الأعباء المنزلية عنها ورعاية المجتمع لها فى أثناء الحمل والولادة، وإنشاء شبكة واسعة النطاق من دور الحضانة وبيوت الأمومة والمطاعم والمغاسل العامة، مما يخلصها من حياة تكاد تكون أقرب إلى الحيوان منها إلى الإنسان. وإنما نريد مصرية زميلة للمصرى فى الكفاح والجهاد الوطنى، وأن إعلان مثل هذا البرنامج وربطه بالحركة التحريرية كفيل بأن يخرج المرأة المصرية من عزلتها السياسية، وأن يضيف إلى حركة التحرير قوة جديدة حيوية فى طليعتها المرأة العاملة والمثقفة.

د ـ الأقليات

إن مدى ما تتمتع به الأقليات بشتى أنواعها من مساواة فى الحقوق مع الأكثرية الساحقة من سكان البلاد، لهو مقياس رئيسى آخر لحرية الشعوب. فليس هناك مشكلة للأقليات قائمة بذاتها معزولة عن مشكلة الشعب نفسه، فإذا كان الشعب متمتعاً بحقوقه كاملة انمحت مشكلة الأقليات وتمتعت كل منها بنفس الحقوق التى يتمتع بها الشعب. ولعبة الاستعمار المعروفة هى إثارة النعرات الدينية والقومية للتفريق بين صفوف الشعب فيضعف بذلك الحركة التحريرية، لذا فمن واجب أى برنامج تحريرى ديمقراطى أن يذكر فى وضوح عزمه الأكيد على محو كل آثار التعصب الدينى أو الطائفى، وعلى ضمان أكيد للأقليات والطوائف المختلفة بالمساواة التامة فى حرية العبادة والعقيدة والثقافة الديمقراطية، وفى كافة الحقوق العامة الأخرى. ويجب أن يعاقب عقوبة صارمة كل مَنْ يحاول إثارة نغمات تعصبية بغيضة، أو الحد بطريق مباشر أو غير مباشر من تمتع الأقليات بهذه الحقوق المشروعة.

فالكفاح الحقيقى ضد الاستعمار والاستغلال هو فى نفس الوقت كفاح فى سبيل تحرير الأقليات من كل أنواع الاضطهاد والتعصب.

هذه الديمقراطيات الثلاث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هى أسس الاستقلال الحقيقى، فالكفاح فى سبيلها جزء لا يتجزأ من الكفاح فى سبيل الاستقلال،

الفصل الرابع

ماهو السبيل



(أ) انتخابات حرة

هذا هو البرنامج الذى يكفل قيام الأكثرية الساحقة من الشعب المصرى للكفاح فى سبيل الفوز بالاستقلال والحرية والديمقراطية، وهذا هو البرنامج الذى يجب أن يتخذه الديمقراطيون أساساً للمعركة الانتخابية القادمة التى لابد أن تجرى دون أى مهلة أو تأخير، إذ إن فى تأخيرها إضراراً كبيراً بالقضية الوطنية. فالحكومة الحالية مهما اختلفت الآراء فى طبيعتها ودرجة تمثيلها للشعب، لا يمكن لمكابر أن يدعى أنها تعبر عن وجة نظر الوفديين فى الأهداف القومية أو طرق تحقيقها أو أساليب حكم البلاد، والوفد مهما اختلفت فيه الآراء فليس هنالك مَنْ ينكر أنه حزب له ماض طويل فى الجهاد القومى، وأنه يتمتع بتأييد جزء كبير من الشعب. فالقيام بأية مفاوضة قبل إجراء انتخاب يعبر فيه الشعب عن نوع الحكومة التى يرتضيها، إضعاف كبير لجانب المفاوض المصرى، إذ يستطيع المستعمر أن يستغل فرصة الخصومة القائمة بين الأحزاب وعدم اعتراف الوفد بتمثيل

الحكومة الحاضرة للمماطلة والتسويف وللإبقاء والحصول على أكبر ما يستطيع الفوز به من امتيازات استعمارية، وإن أى اتفاق تصل إليه الحكومة الحاضرة، ويصدق عليه البرلمان الحالى، سيكون عرضة لاعتراض شديد من قبل الوفد باعتبار أن هذا البرلمان لا يمثل الأمة، ومهما كانت النصوص التى يصاغ فيها هذا الاتفاق، فإنه لن يخرج ولن يزيد عن أن يكون مجرد مساومة، الامتيازات فيها للمستعمر كثيرة، والفوز للشعب فيها ضئيل، وهكذا شأن كل مفاوضات غير مؤيدة بحركة شعبية واسعة النطاق. ولو فرض أن الوفد قد اشترك فعلا فى الانتخابات الأخيرة، فإنه كان من المحتم اليوم أن نلجأ مرة أخرى لاستفتاء الشعب ليقرر نوع الحكومة التى يريدها لإجراء المفاوضات، ونوع الحكم الذى يريده إبان السلام، إذ إن الانتخابات الأخيرة قد أجريت فى ظروف دولية وداخلية خاصة، قد أجريت والحرب مشتعلة، وفى ظل الأحكام العرفية، وفى ظل حكومة حزبية، واليوم قد تغيرت الظروف الدولية، واليوم ومصر تريد أن تصفى حسابها مع المستعمر فقد أصبح لزاماً إلغاء الأحكام العرفية فوراً وقيام حكومة محايدة ترتضيها جميع الأحزاب غير الفاشية لتقوم بإجراء انتخابات جديدة يكون الرأى النهائى فيها للشعب. هذه ضرورة قومية عاجلة لا تحتمل أقل تسويف أو تأجيل.

وليس إجراء الانتخابات اليوم لمجرد تكوين حكومة أقرب إلى رغبات الشعب، وإنما فى إجراء الانتخابات فائدة كبرى للحركة القومية، إذ فيه زيادة للوعى السياسى للجماهير،

وإتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن أمانيها ومطالبها وتكتيلها فى الكفاح ضد الاستعمار. كما أنه لاشك أن فى إجراء انتخابات تتمخض عن الحكومة التى يرتضيها الشعب تقوية لجانب المفاوض المصرى، إذ إنه سيكون قويا بتأييد الشعب له، وأقدر على الفوز بالاستقلال بفضل الحركة القومية الشعبية التى تعززه، وبفضل كفاحها ضد الاستعمار وضغطها عليه. وقد آن للأحزاب المصرية أن تتقدم فى المعركة القادمة ببرامج محددة واضحة، لا تكتفى بمجرد عبارات غامضة عن الاستقلال وعن الجلاء وعن العدالة الاجتماعية وإصلاح حال الفلاح، وإنما يجب عليها أن تخرج على الشعب ببرامج مفصلة عن المطالب الوطنية ووسائل تحقيقها وسياستها فى الداخل على وجه التحديد والتبيين، حتى يستطيع الشعب أن يفاضل بين برنامج وبرنامج، وأن يحاسب الحكومة على وعودها الخارجية والداخلية، وعن مقدار تحقيقها للاستقلال والديمقراطية.

هذه عدتنا الأولى للكفاح فى سبيل التحرر من الاستعمار والاستعباد.

(ب) كفاح شعبى

ويجب ألا يظن أن إلغاء الأحكام العرفية وإقامة حكومة محايدة وإجراء انتخابات حرة أمور سهلة المنال، إذ يلزم

لتحقيقها كفاح شعبى، فتحقيقها جزء لا يتجزأ من جهادنا فى سبيل الاستقلال.

ولكن من العبث أيضاً أن نتصور أن مجرد إجراء انتخابات وقيام حكومة أقرب إلى رغبة الشعب كاف للفوز بحقوقنا الوطنية، إذ لابد من المضى فى الجهاد، ولابد من كفاح شعبى يهدف إلى:

أولا: الفوز بأكبر قسط من الحقوق الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويجب أن نحذر أى نغمة تستمهل الشعب تنفيذ أغراضنا الداخلية بدعوى انصراف الحكومة إلى المشاكل الخارجية المعقدة، أو بدعوى أنها الحائزة على ثقة الشعب والأمينة على حقوقه، أو بحجة أنها محتاجة إلى جو من الهدوء تعمل فيه، فهذه كلها معاذير خادعة، والحكومة الديمقراطية الحقة لا تخشى الحركات الشعبية ولا تتأخر مطلقاً عن تنفيذ مطالب الشعب، وليس فى تنفيذ هذه المطالب كما ذكرنا أى تعطيل لقضية الاستقلال، بل على العكس فإنه السبيل الأمثل لتدعيم هذه القضية والوصول بها إلى أهدافها المنشودة.

ثانيا: الضغط على الحكومة حتى تكون أكثر تمسكاً وأقل تهادناً بالنسبة لحقوقنا الخارجية المغتصبة، وحتى تبين للشعب فى دقة ووضوح أهدافها الخارجية والخطوات التى تعتزم اتخاذها غير متسترة وراء ما يسمونه «السياسة العليا»

أو ما شابه ذلك من الأسماء التى لا تخفى من ورائها غير التهادن مع الاستعمار.

ثالثا: الضغط على الاستعمار وذلك بمواجهته بحركة شعبية لا قبل له بدفعها، مما يضعف جانبه ويقوى جانب المفاوض المصرى.

رابعا: اكتساب الرأى العام العالمى باقتناعه بأنها حركة شعبية لأمة تطلب تقرير مصيرها، وليست مجرد مفاوضات رسمية فحسب.

فالمحور الذى ترتكز عليه كل خطوة فى سبيل الديمقراطية والاستقلال هو الكفاح الشعبى، لأن التاريخ لا تسيره رغبات الحكام والمفاوضين ولا درجة ذكائهم، وإنما القوة الدافعة للتاريخ هى حركات الشعوب وجهادها.

(جـ) أساليب ضارة

وليس أخطر على الحركة القومية من تقدير خاطئ للموقف الدولى، ومن سوء فهم للظروف الحاضرة، مما يترتب عليه اتباع أساليب قد تضر القضية الوطنية إضراراً بالغاً:

١ ـ حول الموقف الدولى

فهناك اتجاهان خطيران أحدهما مغرق فى التفاؤل، والآخر مغرق فى التشاؤم، وكلاهما ـ عمداً أو عن غير عمد ـ

يشترك فى شىء واحد هو خدمة الاستعمار وتعطيل النصر للحركة الوطنية:

(١) أما الاتجاه الأول فيظن أن الموقف العالمى والمواثيق الدولية المتجهة إلى بناء سلام حر عادل يقوم على أساس حقوق الشعوب فى تقرير مصائرها، سيتيح لمصر الفوز بالاستقلال دون حاجة إلى كفاح كبير وجهاد مستمر، وأن مسألة مصر قد تسوى فى التسويات العالمية المقبلة بشكل يحقق استقلالها، وهؤلاء واهمون، فالحرية لا توهب للشعوب ولا منح لها من أعلى، إنما تكتسب بكفاح الشعوب الذى لا ينقطع. كما أن فى هذه النظرة إغفالا لحقيقة واقعية، هى أنه لازالت هناك اتجاهات استعمارية قوية، تشعر بحرج مركزها فتحاول أن تشدد قبضتها على المستعمرات ومناطق النفوذ، وكلما أحست بقرب زوالها أمعنت فى التمسك بامتيازاتها. هذه الاتجاهات الاستعمارية لا يمكن أن تختفى من تلقاء ذاتها، وإنما لابد لذلك من كفاح قوى من كافة الشعوب المغبونة والمضطهدة.

(ب) أما الاتجاه الآخر فهو يظن أن التحرش بالجنود البريطانيين أو القيام بأعمال التدمير والتحطيم أو الاعتداء على الأجانب وسائل لابد منها اليوم فى سبيل الاستقلال.

وليس أخطر على قضية الاستقلال فى الظروف الراهنة من أمثال هذه الحركات الطائشة التى تدعو إليها العناصر الفاشية المصرية مساعدة بذلك الاستعمار بطريق مباشر، فإن الاستعمار ليرجو أن تخطئ الحركات القومية فيتاح له

بذلك فرصة التدخل المسلح، مبرراً تدخله أمام الدول الأخرى باسم المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، أو باسم المحافظة على الرعايا الأجانب أو غير ذلك من المعاذير، وتدخله المسلح لاشك مضعف للحركة الوطنية، ولو إلى حين. فهو مسلح اليوم من أخمص قدميه إلى قمة رأسه، ويرحب بهذه الفرصة لاستخدام هذا السلاح للاحتفاظ بنفوذه الآخذ فى الانهيار.

كما أن هذه الحركات التخريبية لمن شأنها أن تحول دون رفع الأحكام العرفية تحت ضغط الاستعمار وأذنابه من الرجعيين المصريين، وفى بقاء هذه الأحكام منع للشعب من التعبير عن رأيه فى صراحة وقوة، وتكميم للحركة القومية وتقييد لها. فنحن نصر على الكفاح الشعبى لكننا نرى خير شكل له فى الظروف الحاضرة كفاح قوى بعيد عن أساليب التدمير والاستفزاز.

٢ ـ حول الحكومة البريطانية

وهناك أيضاً اتجاهان مفرقان فى التشاؤم والتفاؤل بالنسبة للحكومة البريطانية العمالية الحاضرة:

---

(١) وليس هذا بجديد عليه، فقد سبق له أن أيد حركة مصطفى كمال أتاتورك الاستقلالية، كما أنه عرض على سعد زغلول فى سنة ١٩٩ معاوناته المالية والعسكرية فى ثورته ضد الاستعمار البريطانى، وكان أول المهنئين له بالدستور المصرى، كما أنه قد ألغى من تلقاء نفسه الامتيازات الأجنبية التى كان يتمتع بها فى مصر رعايا روسيا القيصرية دون أن يطلب منه ذلك.

(أ) أما المتشائمون فيأبون إلا أن يذكروا المصريين بموقف حكومة العمال الرجعى فى عام ١٩٢٤ حين ظهر اتجاه مكدونالد الاستعمارى فى مفاوضاته مع سعد زغلول، ويؤكدون أن حكومة «أتلى» لا فرق مطلقاً بينها وبين حكومة «مكدونالد»، لكنهم ينسون أو يتناسون أن هناك تغييراً جوهرياً فى موقف بريطانيا الدولى، فلم تعد بريطانيا القوة الرئيسية التى توجه سياسة العالم وفق مصالحها الاستعمارية، وإنما أصبح ترتيبها اليوم الثالثة بين القوى الكبرى المحركة لسياسة العالم سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وسياسة العالم إنما تشكلها هذه القوى الثلاث مجتمعة، والاتحاد السوفيتى من بين هذه القوات لا يطمع فى استعمار ما، ولا يوافق على السياسة الاستعمارية كما تجلى من موقفه الصريح بالنسبة لنظام الوصاية فى مؤتمر سان فرانسيسكو، إذ كان متمسكاً بأن الاستقلال التام يجب أن يكون الهدف الرئيسى السريع لنظام الوصاية[1]. ثم إن أمريكا لا تنظر بعين الرضى إلى الإمبراطورية البريطانية الضخمة، إذ إن احتكار بريطانيا لجانب كبير من أسواق العالم يحرم التجارة الأمريكية من أسواق هى فى مسيس الحاجة إليها. وإذا أضفت إلى هذا قوة الحركات التحريرية النامية فى المستعمرات التى زادت أضعافاً مضاعفة بالنسبة إلى ما كانت عليه فى عام ١٩٢٤، إلى جانب بقية عوامل الموقف الدولى، وإلى جانب ضغط الشعب البريطانى على حكومته، اتضح أن موقف الحكومة العمالية اليوم لاشك

مختلف عنه فى عام ١٩٢٤. وهذا التغير يسمح للحركة القومية فى مصر خاصة إذا كانت شعبية، أن تقوم بضغط كبير على الاستعمار البريطانى، فترغم زعماء العمال على التراجع عن موقفهم الاستعمارى، وهؤلاء المتشائمون - بتجاهلهم هذه الحقيقة - يبعثون باليأس فى نفوس الكثيرين، فى حين أن أبواب الأمل مفتوحة على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل، أن تحقق مصر استقلالها إذا ما انتهجت نهجاً صحيحاً فى جهادها لانتزاع الاستقلال.

(ب) أما المتفائلون الذين يقولون إن حكومة العمال ستمنح مصر استقلالها دون حاجة إلى الكفاح، فإنهم أخطر على القضية المصرية من أولئك المتشائمين، فرغم كل الضغط الخارجى والداخلى على حكومة العمال، فإن بها اتجاهات استعمارية واضحة، ولابد من الكفاح، والكفاح السلمى الشديد لانتزاع حريتنا من بين براثنه، وقد بلغ التفاؤل ببعض ساسة المصريين أن تصوروا أن مصادقتهم لهذا الوزير البريطانى أو ذاك هى العصا السحرية التى ما إن يلوح بها فى الهواء حتى يهبط استقلال مصر من السماء، وهؤلاء يتغافلون ويتناسون أن علاقتنا ببريطانيا هى علاقة شعب يريد أن يتخلص من استعماريين يريدون كبت هذه الحرية والإبقاء على مستعمريهم واستغلالهم ما استطاعوا لذلك سبيلا، وليس أمام الشعب المصرى سوى طريق واحد هو الكفاح، والكفاح وحده.

٣ - المتشككون واليائسون

وهناك المتشككون فى قيمة المواثيق الدولية الحالية، القائلون بأن مواثيق الأطلنطى وطهران وسان فرانسيسكو لا تساوى مجرد الحبر الذى كتبت به، وهؤلاء إحدى طائفتين: فمنهم مَنْ ينادى بأن الموقف الدولى لا يساعد القضية المصرية، وأنه يجب علينا أن نعتمد على أنفسنا اعتماداً كلياً فى الكفاح ضد الاستعمار البريطانى، وهم فى إنكارهم لقيمة الموقف الدولى، ولما طرأ عليه من تغيير جوهرى، إنما يحرمون الحركة الوطنية من عامل رئيسى من أهم العوامل المساندة لنا على الفوز بحقوقنا المغتصبة، ويحولون أنظار الشعب عن قوى دولية تؤيد حقوقنا المشروعة فى الحرية والاستقلال كأوروبا الديمقراطية والاتحاد السوفيتى والصين. أما الطائفة الأخرى فهم القائلون بأن العالم كان ولايزال استعماريا، وسيظل كذلك، وأن الوحدة بين الدول الكبرى أساسها توزيع العالم فيما بينها إلى مستعمرات ومناطق نفوذ، ووصل بهم التشاؤم إلى الوهم بأنه لا فائدة من الكفاح، فقد مضى على مصر خمسون عاماً فى كفاح مسلح، وانتهى كفاحها إلى «لاشىء». هؤلاء هم دعاة الهزيمة والتردد، وهؤلاء هم الخانعون والمستسلمون وهم الكافرون بقضية الحرية فى بلادهم وقضية الحرية فى العالم بأسره.

وهناك مَنْ يبلغ بهم اليأس والتشاؤم خيانة الوطن فى أعز أمانيه، هؤلاء تراهم يتصايحون أو يتهامسون بأن الشعب المصرى لا جلد له على الكفاح، وقد قضى حياته

تحت نير ألوان من الاستعمار أجيالا متعاقبة، وأنه قد ألف الاستعباد. هؤلاء القوم جاهلون بحقائق التاريخ، فقد تناسوا أن مصر كانت مشعل المدنية الإنسانية ومركز الثقافة البشرية قروناً وأجيالاً متتابعة، وأنه ما من بلد فى العالم قد عاش طيلة حياته مستقلا، فأمريكا وهى من كبريات دول العالم اليوم كانت حتى آخر القرن الثامن تحت حكم الرومان، وأحفاد الرومان أنفسهم أسياد العالم يوماً من الأيام ما لبثوا أن فقدوا سيطرتهم فغزتهم القبائل الجرمانية واستمروا أجيالا متتابعة تتخاطفهم ألوان مختلفة من المستعبدين، وألمانيا التى كانت تحلم بسيادة العالم قد غدت بلادا محتلة لا تملك من أمرها ما يملكه الشعب المصرى اليوم. ولو دققوا فى تاريخ مصر لتبين لهم أن الشعب المصرى لم يكف قط عن الكفاح ضد الاستعباد بشتى ألوانه، وأن تاريخه الحديث سلسلة متصلة الحلقات من جهاد لم ينقطع. إن هؤلاء الخونة قد استبد بنفوسهم الجبن والخور وضربت عليهم الذلة والمسكنة، فهم غير جديرين «بمصريتهم»، لهم عقلية العبيد، والعبيد لا يستطيعون أن يحطموا أغلالا أو أن يبنوا العوالم، هؤلاء الخونة من حيث يدرون أو لا يدرون، هم دعاة الاستعمار ودعائم الاستعباد، فهم جرثومة خطيرة لا يجوز أن نسمح لها أن تعيث فى الوطن فساداً، وأن تنفث سمومها القتالة محاولة أن توهن عزائم شعب قد صمم على القتال حتى يفوز باستقلاله كاملا. هذه الفئات جميعا يربطها شىء واحد هو أنها تخدم

بطريق مباشر أو غير مباشر قضية الاستعمار. فقد أصبح واجباً وطنياً مقدساً أن نحمل عليهم حملة شعواء، وأن نقيم حاجزاً صحياً يحول دون انتشار هذه الأوبئة الفكرية الفتاكة التى تضر بالقضية المصرية إضراراً بالغاً.

٤ ـ أعداء الشعب

وهناك فئتان من المشتغلين بالسياسة هما عدوتان لدودتان للشعب ولقضية الحرية والاستقلال.. فأما الأولى فهى التى تدعو إلى التهادن مع الاستعمار وتبلغ بها الوقاحة أن تصور لك أن مصر لا تستطيع أن تعيش دون بريطانيا، يقصدون الاستعمار البريطانى، وأن فوزها بشىء من الامتيازات خير من لا شىء، وأن الكفاح طويل شاق لا داعى له، وأن الاستعمار البريطانى على كل حال خير من غيره من ألوان الاستعمار، هؤلاء لاشك يجرمون فى حق وطنهم وقد ضحوا بمصالح الشعب فى سبيل فتات تتفضل به عليهم مائدة الاستعمار، وقد وضعوا مصالح فئتهم المحدودة فوق المصالح القومية العليا، وأن الكفاح ضد الاستعمار ليقتضى كشف النقاب عن حقيقتهم حتى لا تقع الجماهير تحت قيادتهم المضللة، إذ لو سلمت لهم القيادة لوقفوا بالحركة الوطنية عند الحد الذى يحقق مصالحهم الذاتية، ومصالحهم متعارضة مع مصالح الشعب التى تقتضى

الكفـاح الدائد للتـخلص نهـائياً من كل آثار الاسـتـعـمـار. أمـا الفئة الثانيـة فتتمثل فى كبـار الخونة الذين باعوا وطنهم وهم الهازئون سراً وعلانية بقضية الاستقلال، هم أعداء الدستور والديمقراطية، وقد تشابكت مصـالحهم مع المستعمر وارتبطا معاً فى شركة متحدة ليس لها من هم سوى استغلال الشعب المصـرى وامتصـاص دمائه، وهم يدركون أن استقـلال مصـر مـعناه إمـا زوال سلطـانهم، أو الحـد من هذا السلطـان، لذا تراهم ينقلبون مـجندين للاسـتـعـمـار أكثـر من المسـتـعـمـرين أنفسهم، هذه الفئة المجرمة الخائنة يجب عزلها عن ميدان السياسـة المصرية عزلاً تاما، ويجب فضحها أمام الجماهير، فـالكفـاح ضـد هؤلاء الخونة جـزء لا يتجـزأ من الكفـاح ضد الاستعمار.

كفاح الساعة

إن قـضـيـتنا الوطنيـة اليـوم تسـتلزم كفـاحـاً مـريـراً على الجماهيـر المصـرية أن تحمل أعباءه فـى شجاعـة وقـوة، فهو كفاح فى الميدان الداخلى وفى الميدان الدولى، كفاح فى سبيل الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو كفاح فى سبـيل الحـرية والاسـتقـلال ضـد الاسـتعـمـار البـريطانى وأذنابه من الفاشيين والمتهادنين والمتعاونين من المصريين.

فيا عمال مصر وفلاحيها..
ويا طلاب مصر ومثقفيها..
ويا مواطنات مصر ومواطنيها
إلى الكفاح صفاً واحداً.. وإلى الكفاح الذى لا غنى عنه فى سبيل «الحرية والديمقراطية».

قصيدة للمناضل الشاعر توفيق خليل كتبت إرتجالا عندما جاء خبر إستشهاد المناضل شهدى عطية الشافعى إلى معتقل الوحات.

كذب الدعى لم يقتلوك فأنت حى
حى وإن ظن البغى أن سوف يقدر بالعصى
أن يطفىء النور القوى
نورا يشعشع فى الدماء ويشق أجواز الفضاء
فيزلزل الباغى العتى
أقسمت فى يوم الوداع والقلب ينشج بالدموع
قد صرت يا شهدى الصريع إنشودة بين الجموع
إنشودة دوت دوى
إنشودة صارت قسم بك والمنافى والألم
والجوع والقيد العصى
سر ياشهيد إلى الخلود لينين رحب والجنود
ولسوف تبعث من جديد بين المطارق والبنود
تعلوا ويحدوها النشيد فى جحفل لجب عتى



المحتويات



